

تجربتي في مشروع ترجمة "القاموس المعقلن في نظرية اللغة"⁽¹⁾

الأستاذ: رشيد بن مالك
جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان / الجزائر

مقدمة منهجية

بدأت هذه الدراسة بالحديث عن اهتماماتي الأولى بالبحث السيميائي المعاصر، والأجواء العلمية التي كانت سائدة في بداية الثمانينات، وإشكالية تلقي المعرفة السيميائية، والمطبات الإبيستيمية التي أعاقت استساغتها وتمثلها على نحو يضمن تقديم الإضافات النوعية المطلوبة، والصعوبات الناجمة عن التواصل المضطرب بين الباحثين العرب الذين لم ترق خطاباتهم إلى مستوى الإجماع في ترجمة المصطلح اللساني والسيميائي على حد سواء. بعد هذه الوقفة المتأملة عند واقع الخطاب في الدرس السيميائي العربي، انتقلت إلى تحليل وتشريح البدايات الأولى لعناية گرماس بالظاهرة اللغوية مركزين في المقام الأول على رسالة الدكتوراه لجورج ماطوري، والبصمات الواضحة التي تركها في بحوثه حتى بداية الخمسينيات من القرن الماضي؛ حيث قادته تأملاته وقراءاته إلى مراجعة أفكاره وإحداث قطعة إبستمولوجية مع الدراسات المعجمية، وأفضت به هذه الاختيارات الجديدة إلى كتابة راهنية السوسيرية التي تعد طفرة نوعية في مساره العلمي. ومن البديهي جدا أن أوضح هذه التحولات العميقة من خلال تسليط بعض الأضواء على هذا المنجز العلمي التاريخي الذي سيمكنني من أخذ صورة واضحة عن الدراسة المهمة الموسومة بالدلائيات البنوية التي أنجزها گرماس بين إسطنبول وباريس. حاولت تقديم قراءة معمقة لهذا الإنجاز بالتشديد على المفاهيم الأساسية التي تحملها مصطلحية ستشكل قاعدة أساسية ستنهض عليها البحوث السيميائية الصادرة بعد 1966، وتحديدًا القاموس المعقلن في نظرية اللغة. وفي أثناء التحليل عرضت لبعض المصادر اللسانية والسردية التي سخرها گرماس لبناء صرح نظري يعد إطارا

منهجيا اشتغلت ضمنه كل البحوث التي تشي بانتماء أصحابها إلى مدرسة باريس. وحاولت تعميق نظرتي بالاعتماد على دراسات بيرنار بوتبي بعامة والبحث الذي صدر له في 1963 حول الترجمة الآلية بخاصة للإمساك، من جهة، بالمفاهيم البوتيرية التي وظفها گرماس في إطار نظرية التحليل المعجمي، ومن جهة ثانية، بالآليات التي تحكم التوجه الدلالي والمنحى الذي أخذه في الدروس النظرية والتطبيقية. ختمت هذه الدراسة بالحديث عن الدراسات السيميائية واللسانية العربية الراهنة لفهم المشهد العلمي العربي من خلال رصد البدايات الأولى للتحرري الجماعي التي تشكل رد فعل الباحثين العرب إزاء الإنجازات الأوروبية، والحلول التي اقترحوها لنقلها إلى اللغة العربية والإجابات التي صاغوها لتوحيد المصطلح.

1. اهتمامنا الأولى بالسيميائيات

يعود تاريخ احتكاكي بالسيميائيات في بداية العقد الثامن من القرن الماضي، وهو التاريخ الذي التحقت فيه بجامعة السوربون لتحضير الدكتوراه في الدرس السيميائي المعاصر. وقد شهدت هذه الحقبة التي كانت حافلة بالمناقشات العلمية الساخنة توافد كبار الباحثين على الدروس التي كان يلقيها گرماس A.J.Greimas بالمدرسة الكانوليكية بدونفار روشرو، وجوزيف كورتيس Joseph Courtés، وطوما بافيل Thomas Pavel، وكلود بريمو Claude Bremond، وجرار جينيت Gérard Genette، وميك بال Mieke Bal بالمدرسة التطبيقية للدراسات العليا، وجوليا كريستيفا Julia Kristeva بجامعة جوسيو، وجمال الدين بن شيخ، وميشال باربو Michel Barbot وأندري ميكال André Miquel في الكوليج دي فرانس بورشة الترجمة. لم يكن من السهل على باحث عربي متمرس في الدراسات التقليدية أن يستسيغ بسرعة الرهانات البحثية لكل هذه التيارات النقدية، ولا الفروق الجوهرية القائمة بينها. ويرتهن إدراك هذه الرهانات بالسياقات المعرفية التي زرعت فيها هذه المقاربات المنهجية التي تحتكم إلى العقل في التعامل مع النصوص الدالة باللسان وغير اللسان. وقد كانت تحذوني رغبة حادة في معرفة هذه الممارسات النقدية والترجمية التي استوحت عدتها المفهومية من مختلف الحقول العلمية من منطق، ولسانيات، وأثنولوجيا، ورياضيات، وفيزياء، وكيمياء، وغيرها. كيف لنا أن نسد هذه الفراغات العرفانية للإمساك بجوهر السؤال، ونحن مطالبون بقراءة وفهم ومجاعة هذه المناهج الجديدة على الفكر

العربي، ولم يسبق لنا أن تعاملنا معها في المؤسسات العلمية العربية. هل كانت ترجمة هذه الخطابات الجديدة إلى العربية كافية لتجاوز هذه المعوقات. وهل توصل الباحثون العرب إلى إجماع حول ترجمة المصطلح حتى ننقل هذه الخطابات إلى اللغة العربية. يكفي أن نستعين بـ **القاموس المعقلن في نظرية**، وبعض القواميس المتخصصة الثنائية أو الثلاثية اللغة لتتأكد من الفجوة العميقة الموجودة بين الباحثين، والاختلافات الكبيرة بينهم في ترجمة المصطلح أو تعريبه، ومن تراجع بعضهم عما أنجز جماعيا، ومن غياب استراتيجية واضحة في الأولوية التي ينبغي أن تعقد لهذا التيار السيميائي أو ذاك وفي ترجمة هذا الكتاب أو ذاك. فالسمة الغالبة في البحوث السيميائية العربية هي هيمنة الجهود الفردية التي لا تساعد في جميع الحالات على ترقية البحث وتحاول أن تقفز على إنجازات سابقة وطموحة، وبحوث لسانية وبنوية مهدت لظهور السيميائيات في المؤسسة العلمية العربية. لا يمكن أن يتقدم البحث قيد أمثلة ما لم تتشكل فرق بحث في اللسانيات والسيميائيات لتلتفت إلى هذه الإنجازات، وتضع خطاباتها تحت المجهر النقدي، وتعين مواطن قوتها وضعفها وتمسك بالنسق الإبيستيمولوجي العام الذي حامت حوله. لا يعقل أبدا أن تُعَيَّب هذه الدراسات المهمة التي أنجز البعض منها على المستوى الجماعي (سمير المرزوقي وجمال شكر، حسين الواد، صالح القرمادي...). وكان من الممكن أن يتواصل التحري العلمي الجماعي بهذه الوتيرة البطيئة التي انطلقها لتتقوى سرعتها بعديا بجوار مثمر يرسخ القيم العلمية المنشودة على نحو ما حصل لكريماس لما التف حوله مجموعة محدودة رولان بارث، بيرنار بوتوي لتتوسع وتنخرط في المشروع السيميائي الجماعي المعروف باسم مدرسة باريس. ولكن شيئا من هذا لم يتحقق. وهذه قصة أخرى.

على الرغم من أن الذاكرة تقسو علي أحيانا ولا تفسح لي المجال للاطلاع إلا بصعوبة كبيرة على ما جرى، فإنني لن أنسى ذلك اليوم الذي حدثتنا فيه الأستاذة نادة طوميش عن قاموس **أ.ج. كرماس وجوزيف كورتيس** الذي يضم كل العدة المصطلحية التي طبقتها المدرسة السيميائية في نصوصها. فتفاءلت خيرا بهذا القاموس الذي سيحل مشكلة استساغتي للخطاب السيميائي المعقد تعقيدا يصعب معه تفكيك شفراته. وبعد أن اشتريته بمكتبة من سان ميشال بحماس كبير وانتشيت انتشاء لم يسبق لي أن عشته في حياتي،

عدت بسرعة إلى غرفتي بالحي الدولي وأنا متشوق إلى قراءته. ولم كان وقع الصدمة عنيفا بعد أن تصفحته ولم أفقه منه شيئا. فاستبعدته تماما من حياتي، ولم أعد آبهاتي بوجوده. وقد خف وقع هذه الصدمة لما علمت أن زملائي الطلبة عانوا معاناة شديدة في أثناء قراءته ثم استسلموا للأمر الواقع بإبعاده من عالم المطالعة والتحصيل العلمي.

لم يخطر أبدا ببالي أني سأترجم هذا القاموس لوعورة خطابه، وصرامته العلمية، وعمق أفكاره، وتنوع حقوله المعرفية، وأرمادته المصطلحية التي لم يجرؤ أحد من الباحثين لا في اللسانيات ولا في السيميائيات التصدي لها ونقلها إلى اللغة العربية. وإلى يومنا هذا وعلى الرغم من الجهود المضنية التي بذلت في هذا المجال، لم يترجم منها إلا عدد محدود جدا. وينبغي أن نتساءل في هذا السياق عما إذا كنا محققين في الإقرار بوجود تيار سيميائي قائم بذاته في الدرس النقدي المعاصر. لست بصدد التشكيك في نوعية عدد قليل من البحوث السيميائية الراهنة التي وسمت بقوة المشهد النقدي العربي المعاصر، ولا التقليل من أهميتها وخطورتها أيضا، ولكني أود أن أشير فقط إلى البحوث الكثيرة المهزوزة في أركانها والتي بمغامرتها في مجال تفتقد إلى خلفيته الواسعة شوشت على الدراسات الجادة برداءتها وأسهمت في تخرج عدد هائل من الطلبة في الماجستير والماستير والدكتوراه يناون في رسائلهم عن كل ما له علاقة بالممارسة السيميائية التي نهضت بشكل أساسي على الدرس اللساني المعاصر. وحتى التكوين الذي تلقاه كيرماس في بداية الأربعينيات من القرن الماضي يمتح مصدره من المعجميات ثم لم يلبث أن وسع معارفه في اللسانيات بقراءاته المعقدة لسوسير وهيامسلاف. كما وطد علاقاته بالأستاذ بيرنار بوتتي الذي تعد دراسته بحوث حول التحليل الدلالي والترجمة الآلية (1963)⁽²⁾ من بين البحوث الرائدة في الدرس اللساني والسيميائي على حد سواء، ومرتكزا أساسيا نهضت عليه الدلائل البنوية⁽³⁾.

ينبغي أن نذكر في هذا السياق بأن قسما كبيرا من الرصيد المصطلحي مستوحى من الدروس العامة في اللسانيات لفرديناند دي سوسير⁽⁴⁾ ونصوص هيامسلاف Hjelmslev⁽⁵⁾ والدلائل البنوية لكيرماس ومجالات علمية أخرى سنشير إليها في حديثنا عن تجربتنا في ترجمة القاموس. ومن الواضح أن الباحث العربي لازال يعاني إلى يومنا هذا من ترجمة هذه الخطابات السيميائية المعاصرة و على رأسها المصطلح الذي يعد

بوابة لولوجها. لست بصدد الحديث عن توحيد المصطلح فهو غاية، في غياب التحري العلمي الجماعي، لا تدرك ولن تدرك. يكفي أن نعين الوضع المصطلحي في القواميس اللسانية الفردية أو تلك الصادرة عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم أو المجامع العربية لنقف عند هذا التضارب المصطلحي الكبير بين الباحثين. في هذه اللحظة أستبعد تماما الحديث عن توحيد المصطلح، وأثير النقاش حول الإجراءات الكفيلة بالبحث عن توليفة تفضي بنا إلى إيجاد تجانس في الخطاب اللساني والسميائي على حد سواء.

لما تتصدى لقراءة الدراسات أو القواميس التي عنيت بترجمة المصطلح، فإننا ننتهي إلى أنها لم تحرك الترجمة إلا في إطار القوائم الاسمية دون أن تتعدى هذه الممارسة الرؤية العلمية التي تولي أهمية لمقاربة نسقية تشدد على إعطاء الأولوية للعلاقة التي تربط كل عناصر النظام المصطلحي على حساب العنصر الواحد. لا تدرك القيمة الدلالية للمصطلح في أي ممارسة علمية إلا إذا وضعناها في قلب النظام الذي تحتكم إليه. ضمن هذا التصور العام، حاولت، بقدر الإمكان، التحري عن البدائل المنهجية الكفيلة بصياغة الحلول لهذه المشكلة التي تعيق الباحث في تمثل المفاهيم التي يسرها المصطلح.

لا يمكن أن نفهم المصطلحية المعتمدة في القاموس، والإشكالات الكبيرة التي تطرحها على مستوى ترجمته إلى اللغة العربية إلا إذا أمسكنا بالنقاط المعلمية الكبرى للبحث السيميائي المعاصر والمحطات الأساسية التي مر عبرها. ومن الخطأ الاعتقاد بأن المشروع السيميائي جاء طفرة واحدة، وبدون أي عناء. فالجهود التي بذلت مرت عبر مخاض عسير وتعد محصلة طبيعية لتجارب عديدة في البحث الجماعي المتواصل؛ إذ تعبر كل مرحلة عن مسار علمي لا تحقق فيه قيم إلا ويعاد التفكير في قيم أخرى من خلال التحري عن بدائل جديدة للمشكلات المطروحة. ومن الواضح أن كل هذا لا يمكن أن يتم إلا في إطار الحوار المؤسس والبحوث الجماعية المتواصلة، والقناعات العلمية الراسخة المبنية على ضرورة التخلي عن مسار علمي معطى كلما تبين أنه يفتقر إلى الاستدلال المنطقي. وهذا ما نلاحظه في تعليق كريمان على سؤال طرحه ميشال آريفية Michel Arrivé حول الدور الذي يمكن أن تؤديه المعجمية البنوية: "يذكرني آريفية وهو يعرب عن تعاطفه معي بأن أطروحتي تستند إلى مفردات الموضة في الحقبة الرومانسية. لقد بدأت فعلا ببحوث لا أجرؤ على

تسميتها بـ"بحوث"، ولكنها كانت تتوافق مع الطريقة التي كان يستعملها اللسانيون في الفترة الممتدة من 1940 إلى 1950. أعتقد أن وظيفة رحلتي عبر المعجمية مثيرة للفشل لأنني لاحظت بعد عمل دام خمس أو ست سنوات أن المعجمية لا تقود إلى أية جهة، وأن الوحدات والمفردات والعلامات لا تفضي إلى أي تحليل، ولا تفسح المجال للبناء والفهم الشامل للظواهر، وأدركت أن الأمور تجري تحت العلامات. إن السيميائية بطبيعة الحال نظام من العلامات، وكل هذا مرهون بتجاوز هذه العلامات والنظر في ما يجري تحتها".⁽⁶⁾

نظرا للأهمية التي يكتسبها التحري العلمي الجماعي في بلورة الرؤية المنهجية في أي ممارسة علمية، وفي التأسيس لحوار معرفي ترك بصمات واضحة في المكاسب التي حققها غريماس والمشاريع التي صممها في رحلته العلمية، وضحنا أن الدرس السيميائي المعاصر لا يمكن أن نمسك بتوجهاته المتنوعة ونقاطه العملية الكبرى إلا إذا وقفنا عند المحطات الأساسية لرحلة غريماس العلمية التي ستكشف، من دون أدنى شك، عن استعداده للاقتناع إلى الآليات الحجاجية التي ينهض عليها الفعل الإقناعي في إقامة أي حوار يتوخى الدقة في خطاب يكون الهدف منه بلورة رؤية منهجية في التصدي للمواضيع السيميائية المعبر عنها باللسان وغير اللسان. ومكنتنا هذه الوقفة التي ستمتد منذ ظهور التباشير الأولى للعمل الجماعي في الأربعينيات من القرن الماضي عبر مسار علمي حافل بالإنجازات إلى نهاية السبعينيات تاريخ ظهور القاموس المعقلن في نظرية اللغة الذي يعد بوابة واسعة ستفضي بالباحث من خلال تعامله مع المواضيع السيميائية وتوصيفها إلى المعنى والكشف عنه في مختلف الخطابات التي تنجزها المجتمعات البشرية.

1. بدايات تكوين أ.ج. غريماس في الدراسات المعجمية المعاصرة

في بداية حديثنا عن النصوص الأساسية التي منح منها غريماس في تكوينه الأولي، لا بد أن نشير إلى رسالة الدكتوراه التي ناقشها جورج ماطوري⁽⁷⁾ وبلور فيها منهجا سيميائيا استدارة حاسمة في الدراسات المعجمية. وأكبر الظن أن أطروحته تعد من البحوث الأولى التي تبنت الرؤية السوسيرية السانكرونية التي عاجت الظاهرة اللغوية، وستكون انعكاساتها واضحة في الدراسات التي أنجزها غريماس على الأقل في الفترة الممتدة من 1948 حتى سنة 1953 كما سنوضح ذلك في أثناء التحليل. إذا ركزنا التفكير في بعض جوانب الرؤية المنهجية

في مقارنة ماطوري للأعمال النظرية لكويتي وتحديدًا رواياته، فإننا نلاحظ أنه من الباحثين الأوائل الذي تعامل في **مرحلة أولى** مع النص السردي بقطع النظر عن أسبقته التاريخية والاجتماعية. وتتوافق هذه الرؤية الجزئية تماما مع الدرس البنيوي والسميائي على حد سواء لما تمسك أصحاب هذه الرؤية بالنص ولا شيء غيره. وتشكل مقارنة ماطوري القاعدة المنهجية التي شيدها عليها غريماس أول إنجاز في مسيرته العلمية حول "الموضة في 1830"⁽⁸⁾.

بهذه الأطروحة، يكون غريماس قد انتقل من اللهجات واللسان الفرنسي القديم إلى دراسة المفردات؛ متفاديا في ذلك المنظور التاريخي، ومعتمدا على الوصف القار لحالة لسان معين من خلال جرد كل المفردات المتواجدة في صحف الموضة، واستكمال التحري عن معانيها، وقيمتها بمقارنتها مع مفردات أخرى من خلال الارتكاز على كتيبات تضم مختلف التقنيات، والشروحات المرافقة لصور تلك الحقبة أو المؤلفات الأدبية التي تربطها علاقة بالمجال المدروس. ومن الواضح أن التركيز على حقبة محددة لدراسة المفردات مع استبعاد البعد التاريخي يتطابق تماما مع المحور السانكروني لفرديناد دي سوسير، وإن كان أ.ج. غريماس لم يذكر المصطلح صراحة فإنه استوحى منه الوصف القار لدراسة لسان معطى لا يهدف تكريس التوجه السانكروني في دراسة اللغة ولكن لمقارنته، من موقع تبني المنظور التاريخي، الحالات السابقة واللاحقة للمفردات نفسها واستنباط سماتها المميزة على نحو يعين على فهم الوقائع اللغوية الشبيهة.

أما الأطروحة الثانية، فقد عنونها غريماس بـ **بعض انعكاسات الحياة الاجتماعية خلال 1830 في مفردات صحف موضة لتلك الحقبة**⁽⁹⁾. يشدد غريماس في بداية مقدمة هذه الأطروحة على أن دراسة مفردات الموضة هي التي أفضت به إلى النظر في الموضة من منطلق علاقاتها إما بالوقائع الاقتصادية أو الاجتماعية التي ترتبط بها في أغلب الأحيان، وإما ببعض التجليات الروحية التي تعبر عنها مفرداتها. وعلى هذا الأساس، سيتصدى غريماس للظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تشتغل ضمنها الموضة، ويعمل على توضيح بعض التيارات الفكرية التي ميزت المجتمع خلال 1830. قد لا نبتعد عن الصواب إذا قلنا إن غريماس، من خلال هذا المدخل المنهجي، سيعزز قناعته السانكرونية بإبعاد المنحى التاريخي التطوري في معالجة العلاقة الوثيقة التي تربط الحياة الاجتماعية بأبعادها المختلفة بالمفردات

التي زخرت بها صحف الموضة في تلك الحقبة. وما يمكن أن نشير إليه بخصوص الأطروحتين هو تبني كيرماس المنظور السانكروني.

أين يقع التأثير السوسيري في الرسالتين؟ حتى وإن أقررنا أن نسبته محدودة، فإن بحث كيرماس يشدد على سمة من السمات السوسيرية الأساسية المتمثلة في فصل التاريخي عن القار: "لما تفادينا بقدر الإمكان وجهة النظر التاريخية ولم نرغب سوى إنجاز وصف قار لحالة لسان معين، فإن لجوءنا إلى التعامل مع القواميس كان قليل الأهمية"⁽¹⁰⁾.

ومن المفارقات المثيرة أن اسم سوسير لم يرد ذكره أبداً لا في الرسالة الأولى، ولا في الرسالة الثانية، ومع ذلك فإن الباحثين ينخرطان في مشروع التجديد المنهجي الذي أعلن قطيعته الإيبستيمولوجية مع الرؤية الدياكرونية. وإذا أمعنا النظر في هذه المسألة التي نعتبرها مهمة في مسار كيرماس العلمي، فإننا نلاحظ أن مشروعه على أهميته من حيث الاحتكام إلى المنظور السانكروني، فإنه يتسم بالتذبذب "تشكيل توثيق كاف لمفردات محددة لحقبة معينة في سبيل المقارنة مستقبلاً بين الحالات السابقة والحالات اللاحقة للمفردات نفسها"⁽¹¹⁾. فالباحث م. آريفي، في هذا السياق، لا يتردد في القول إن انتصار كيرماس للسانكرونية له مرامي تاريخية⁽¹²⁾. وتأتي هذه الرؤية التي تنأى في جوهرها عن المسلمات السوسيرية امتداداً لموقف لاحق يبين تشديد كيرماس في أطروحته على ضرورة الارتكاز على الأشياء لمعالجة الظاهرة اللغوية وتحديد اللباس: "بمباشرة وصف موضوعي لمجال محدد، مدرك نسبياً بالكامل من خلال مفهوم اللباس، وما يسره من "أناقة ثيابية"، فإننا نرغبنا في البقاء على مقربة أكثر من الأشياء وفي اتخاذ عالم الواقع وليس الكلمات نقطة انطلاق"⁽¹³⁾.

وبعد ثلاثة عقود كاملة، سيبتعد عن هذه "الأشياء" ليكون ليس فقط على مقربة من نظرية "المرجع"، بل على قرب من مرتكزاتها السوسيرية التي تجلت في القاموس من خلال مراجعة مواقفه السابقة كما يظهر ذلك واضحاً في النص الآتي: "يتسم مصطلح الشيء بنوع من القصور، ومن ثم تبدو ضرورة استبداله بالمرجع المدعو لتغطية الصفات والأعمال والأحداث الحقيقية بما في ذلك ما اتصل بالعالم "الخيالي"⁽¹⁴⁾.

سمحت لنا هذه القراءة بإدراك اللحظات الأساسية من المسيرة العلمية لكيرماس التي اتسمت بالحوار العلمي المؤسس واحتكاكه بجورج ماطوري، فمكنته المقاربات المنهجية

بتنوع زوايا نظره في تصديه للغة. وعلى الرغم من إعلانه القطيعة الفكرية مع طروحات ماطوري المعجمية، فإن تجربته في هذا المجال أفادته من وجوه عدة في تقييم مساره العلمي والانخراط في مشاريع جماعية أخرى كان لها عميق الأثر في الانتقال من البحث في المفردات إلى التحري عن المعنى في الخطابات بشكل عام. وهذا ما سنعالجه عن كتب من خلال قراءة جزئية للراهنية السويسرية.

2. القطيعة الإيبستيمولوجية مع الدراسات المعجمية.

ويظهر الدراسة التي أنجزها كيرماس والموسومة بـ **راهنية السويسرية (1956)**⁽¹⁵⁾، سينتقل الباحث من دراسة المفردة إلى دراسة الخطاب؛ وهي قفزة نوعية ستشكل نقطة تحول جذرية في مساره العلمي. وربما لا نغالي إذا قلنا إن نسبة من المصطلحات الأساسية التي اعتمدها كيرماس في قاموسه سجلت أول بروز لها في **الراهنية**.

إن قراءة متفحصية في هذه المصطلحية المستمدة من قراءات كيرماس المستفيضة لعدد من المؤلفات في مجالات متنوعة تحيل القارئ على مجموعة من النقاط المعلمية التي ستشكل مرتكزات أساسية سيبنى عليها كيرماس وكورتيس **القاموس المعقلن في نظرية اللغة**. وما يلفت انتباهنا، في هذه الدراسة المركزة (**راهنية السويسرية**) التي كتبها كيرماس في أثناء إقامته بالإسكندرية (كلية الآداب)، بمناسبة الذكرى الأربعين لنشر كتاب **دروس في اللسانيات العامة لـ فرديناند دي سوسير Ferdinand de Saussure**، هو اشتغالها على **48** مصطلحا سيعيد بلورتها في القاموس. وتجدر الإشارة، في هذا السياق، إلى أن كيرماس أنجز **راهنية السويسرية** للحديث ليس فقط عن سوسير وأهمية النظريات اللسانية التي عمل على تجليتها بل عن تداعياتها في الفكر اللساني المعاصر وعلوم الإنسان.

وعلى هذا الأساس تشكل **راهنية السويسرية** نقطة تحول جذرية في مسار كيرماس العلمي. وربما لا نغالي إذا قلنا إن نسبة من المصطلحات الأساسية التي اعتمدها كيرماس في قاموسه سجلت أول بروز لها في **الراهنية** ويمكن أن نعرضها على النحو الآتي بحسب ظهورها في النص:

المجموعة الأولى: ص. 372 سانكرونية، لسانيات، كشفية، علاقة، منهجية، وصف، إيبستيمولوجيا دال، مدلول، لسان، ماهية، شكل.

المجموعة الثانية: ص. 373 لغة شكلانية ثنائية معنى محايت مقولة
المجموعة الثالثة: ص. 374 كلام، سيرورة، نظام، تركيب، أسلوبية، تبليغ، تبادل، شكلنة،
مصطلحية.

المجموعة الرابعة: ص. 375 رسالة، سياق، منهج، معجمية، دلالية،
المجموعة الخامسة: ص. 376 ميثاغات، علامة، مجموعة دالة، سيميولوجي، قراءة، أسلوب.
المجموعة السادسة: 377 صعيد، مضمون، نص، كتابة، علم أدبي (انظر مدخل أدبية
littérarité) بنوية، سيميولوجيا.

المجموعة السابعة: ص. 378 تدقيق vérification
المجموعة الثامنة: ص. 379 بانكروني، سانكروني، دياكروني، ممارسة (praxis)
المجموعة التاسعة: 380 شكل لغوي، توازن، بنائي

لقد عرف خطاب گرماس في هذا البحث تحولا جذريا ليس من حيث التصور
المنهجي العام الذي كان مركزا في الأطروحتين على مفردات الموضة، وتطورها، وجدة
ظهورها، وقلة استعمالها، بل من حيث مركز الاهتمام الذي يتغير في كل مرة يدرك گرماس
أنه وصل إلى طريق مسدود. فهو يقر في مقدمة أطروحته بأنه واع بمحدود عمله، ولهذا فإنه
يتطلع إلى علم تحويل المعاني. إن اليوم الذي سيتأسس فيه هذا العلم سيقدم لعلم النفس
التاريخي أداة لا مجال لمقارنة قوتها، هذا العلم لم يتشكل بعد⁽¹⁶⁾. ومع الراهنية سيتحول مركز
اهتمامه بانتقاله من المعجميات والحديث عن تحويل المعاني إلى الحديث عن العلم الأدبي⁽¹⁷⁾،
ثم عن السيميولوجيا العامة، ومن الدلالية إلى السيميائية. وما يثير انتباهنا في الراهنية هو
اقتحام گرماس بصرامة علمية استثنائية عدة مجالات معرفية وحدودها، وهذا يظهر واضحا
في الإشكاليات الكبيرة التي أثارها، وفي الحلول التي صاغها، وفي الاقتراحات العلمية التي
قدمها. فهو يبدأ بالحديث عن فعالية مسلمة سوسير العلمية الذي أدرك قيمتها
الإبيستيمولوجية بتطبيقها على اللسانيات، أولا، وبإيجاد المعبر، ثانيا، للانتقال منها إلى العلوم
الإنسانية الأخرى⁽¹⁸⁾. ولن يتم إرساء أوتاد هذا المعبر إلا على أساس الإحاطة بمفهومين
أساسيين: الدال الذي لا تنفصم عراه عن المدلول واللسان المدرك كشكل وليس كراهية".

إن ميشال آرفيه في هذه الدراسة المحال عليها أعلاه، ولا يتجاوز فيها الحقبة 1954-1957 يضيء الطريقة التي تلقى بها بارث وكريماس تعاليم سوسير، وأوليا لها عناية خاصة في تأملاتهم المشتركة، ثم المتباينة. بالنسبة لبارث، تشي هذه الحقبة ببلورة الميثولوجيات، وتمثل هذه الحقبة عند كيرماس التأملات السوسيرية الهياكلية التي تقوده ابتداء من 1956 إلى نشر راهنية السوسيرية⁽¹⁹⁾.

لا يمكن أن نضبط التوجهات المنهجية الكبرى لراهنية السوسيرية إلا إذا أطرنا المصادر الفلسفية واللسانية التي منح منها كيرماس عدته المعرفية في سبيل التأسيس لرؤية علمية بدأت تتبلور بعض معالمها من خلال الوقوف على إنجازات ميرلو بوتني وتحديداً، فينومولوجيا الإدراك. وتعد هذه النصوص معبراً سيتخذها كيرماس لنفسه لفهم هذه الإنجازات التي استوحت من قراءة دروس سوسير بعض الحلول لمقاربة الظاهرة اللغوية.

وقبل أن نضبط التأثيرات التي مارسها ميرلو بوتني على كيرماس، يجدر بنا أن نشير إلى أن الأول أثار انتباه الثاني الذي استعار منه الفضاء الاجتماعي لا لأنه يحيل بشكل صريح إلى سوسير الذي لم يرد ذكره في فينومولوجيا الإدراك بل بإصراره على التشديد على البعد الدلالي للغة وعلاقة الفاعل بالعالم والتاريخ. "نحن مقيدون بالمعنى لأننا موجودون في العالم، ولا نستطيع أن نقول أو نفعل شيئاً إلا ويحتل مكانة في التاريخ"⁽²⁰⁾. على هذا النحو، يلامس ميرلو بوتني "المسلمة السوسيرية لعالم مبني ومدرك في دلالاته"⁽²¹⁾. لقد أدرك كيرماس مسألة المعنى التي ستشكل هاجساً مركزياً في تفكيره، وموضوعاً ستتخذها السيميائيات في نهاية الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي مجالاً لبحثها التي ارتكزت، على نحو خاص، على دراسات مارلو بوتني حول اللغة وبشكل كبير على الخلفية المنهجية لسوسير التي أشاد كيرماس بأصالتها. وهي أصالة عززت قناعته بضرورة الانتقال من رؤية "تمثل في إدراك عالم باعتباره شبكة رحبة من العلاقات وأشكال معاربية محملة بالمعنى حاملة في صلبها دلالاتها الخاصة" إلى "نظرية معرفة ومنهجية لسانية"⁽²²⁾.

إن ملامسة كيرماس لهذا المنحى النظري الهام في مسيرته العلمية وإقراره بالقيمة الإبيستيمولوجية لمسلمته من خلال تطبيقها على اللسانيات باعتبارها علم إنسان خاص، سيحركه إلى اكتشاف الوجه الآخر لهذه المسلمة التي تهيء الانتقال من اللسانيات

إلى العلوم الإنسانية الأخرى. وهو انتقال يرتن في وجوده إلى انطلاقة يكون بؤرة تحركها من جهة مفوم الدال ومن جهة أخرى اللغة المدركة في شكلها وليس في ماهيتها.

3. من الراهنية السوسيرية إلى الدلائيات البنيوية

1.3 السياقات الظرفية لبروز الدلائيات البنيوية

ينبغي أن ننبه في بداية هذا المبحث إلى نقطة في غاية الأهمية أسهمت بقوة في بلورة إشكالية التحري عن المعنى، وحددت الأطر المنهجية لتأملات كيرماس الذي عمق تفكيره حول هذا الشيء (المعنى) الذي يوجد حقا ولكننا نعجز على التصدي له، ولا الحديث عنه. وما كان له أن يلقي مخرجا للمعضلة الدلالية التي تستحيل معها صياغة أجوبة مناسبة لهذا الشيء الذي لا نصبره، ولا نلاحظه، ولا نمك حتى القدرة على قياسه، ونسعى في الآن نفسه أن نتخذ موضوعا للمبحث على غرار المقاربات التي حركها الباحثون في العلوم التجريبية. إن الدروس التي حرص كيرماس على إلقائها بمعهد هانري بوانكاري في إطار الفرقة التي تشكلت في سبيل التحري الجماعي عن القضايا الفلسفية الكبرى، تأتي امتدادا لتلك ألقاها ريشنباخ HansReichenbach على طلبته وظهر تصميمها في كتابه قيام الفلسفة العلمية⁽²³⁾. وهذا البحث بمثابة الاستدارة الحاسمة في الطريقة التي سبني بها كيرماس رؤيته المنهجية، ويشيد على متنها إشكالية التحري عن المعنى في البحث السيميائي المعاصر. وسيظهر هذا واضحا في الكتاب الذي أصدره كيرماس حول الدلائيات البنيوية⁽²⁴⁾.

سنواصل حديثنا عن تجربتنا في الترجمة بالتركيز على هذا الإنجاز العلمي الذي يشكل رافدا أساسيا منح منه كيرماس وكورتيس نسبة غير قليلة من المصطلحية المعتمدة في القاموس الذي لا يمكن للقارئ العربي أن يدرك توجهاته العلمية بدون الرجوع إلى هذا الإنجاز الذي يعتبره كوكي كتابا حقيقيا في السيميائية.

إن هذا البحث الذي يعد أول كتاب في الدلالية بعد ميشال بريال⁽²⁵⁾ نص مؤسس للمدرسة الفرنسية في السيميائية، ويظل كتابا مرجعيا في دراسة الصعيد الدلالي للغة من حيث اشتغاله على المفاهيم المؤسسة للمنهجية السيميائية والدراسات السردية والخطابية للنصوص.

يستوجب فهم ظهور الدلائل البنيوية النظر إلى المعطيات الظرفية التي استطاعت أن توجه تلقي هذا النص لتجعل منه كتابا حاضنا لهوية علمية إيبستيمولوجية للسميائيين من ضمن نزعات أخرى تخللت تلك الحقبة. يمكن أن تضبط محددات مشروع غريماس العلمي على صعيد يرتين فيه المؤسساتي إلى النظري ارتبانا بجسد موقفا حملت بصاته الدلالية البنيوية⁽²⁶⁾.

على الصعيد المؤسساتي، اصطدم هذا الموقف بوضعية كارثية تهاوت إليها اللسانيات في الجامعة الفرنسية بعد الحرب؛ وأفضت إلى إقصاء غريماس من المشهد اللساني. ولتجاوز هذا الوضع، تغدو كل الاستراتيجيات والتكتلات ممكنة، ومن ضمنها المعجمية حيث أسهم غريماس مع جورج ماطوري وبيرنار كيمادا في نشاطات مركز بيزنسون في الخمسينيات. وساهمت بيزنسون على غرار ستراسبورغ (مع جورج سترأكا) أو نانسي (مع بيرنار بوتتي) في ارتقاء الهامش بالنظر إلى صمود المركز الباريسي للنظريات اللسانية الجديدة ومعارضتها. ضمن هذه الظروف، تحصل غريماس على منصب في اللسانيات الفرنسية بجامعة بواتيي Poitiers. يمثل اللسانيات الفرنسية في باريس أندري مارتيني الذي تحصل على أستاذ كرسي بجامعة السوربون في 1955 بعد عودته من الولايات المتحدة الأمريكية فنشر مبادئ في اللسانيات العامة في 1960. ويمثلها أيضا جون دييوا الموظف بجامعة نانتر Nanterre الجديدة في 1964، والذي يجسد القطب الأكثر تقدما في اللسانيات البنيوية الناشئة على اعتبار أنه يشغل مدير سلسلة عند لاروس Larousse، وهو من نشر الدلائل البنيوية لغريماس. ويشير جون كلود شوفالي وبيار أنكورني في مقدمة حوار أجرياه مع غريماس أن هذا الأخير سلم كتابه لجون دوبوا بعنوان الدلائل Sémantique، ولاعتبارات تجارية أضاف مدير السلسلة بنيوية⁽²⁷⁾.

ضمن هذا الإطار، تجلى التجاور مع العلوم المسماة "صلبة" بفضل أونطوان كيلولي، بيرنار بوتتي وجون دوبوا، والدروس التي كان يلقها غريماس بمعهد بوانكاري Institut Poincaré بكلية العلوم بباريس. ومن هذه الدروس انبثقت الدلائل البنيوية التي رافقتها طموح غريماس للوصول إلى درجة من العلمية على غرار الدراسات المنطقية أو الرياضية.

2.3 موقع اللسانيات من الدلائل البنيوية⁽²⁸⁾

يمكن أن نتساءل مع أوسوالد ديكر، في تقرير أعده حول الدلائل البنيوية في نفس سنة صدورها، حول إمكانية اقتراح مناهج للسانيات كنموذج على العلوم الإنسانية الأخرى. تبدو صياغة إجابة إيجابية عن هذا السؤال عادية. لقد اعتادت السوسولوجيا، والإثنوغرافيا، والتحليل النفسي، على النظر بشكل موسع إلى المؤسسة أو الأسطورة أو الحلم باعتبارها مجموعات دالة يستوجب استنباط دلالتها؛ إن اللسانيات التي تنهض على دراسة اللغات الطبيعية؛ ونعني بها الأنظمة الدلالية الخاصة، يمكن أن تطمح على هذا الأساس إلى أن تكون أنموذجا للعلوم الإنسانية. ألا يكفي أن يعد هذا الطموح أصالة لكتاب غريمانس تكمن في الطريقة التي برر بها كل هذا. فهو لا يكفي بالاعتبارات المنهجية العامة، ولكنه يطبق المناهج اللسانية على أمثلة دقيقة، تسمح له بوجه خاص من تنقيح، من جهة، تحليل الحكاية الشعبية الروسية لبروب الشهيرة، والدراسة التي أنجزها صفوان حول سلسلة من التمثيلات النفسية، من جهة ثانية، وفي النهاية الوصف الذي اقترحه طاسين يوسل للكون الخيالي لبيرونانوس حتى تغدو كل هذه البحوث أكثر وضوحا وتماسكا.

وتتعلق الأصالة الثانية للدلائل البنيوية بإدماج اللسانيات في العلوم الإنسانية. بعد الإقرار بأن الأسطورة على سبيل المثال تعد نظاما دلاليا، ينبغي الاعتراف باشتغالها على مظهرين متكاملين، الدال والمدلول. غير أن المناهج المقترحة في الدلالية البنيوية تطمح إلى شيء آخر مغاير تماما. يتعلق الأمر بتحليل المدلول، المضمون. لا تكمن المسألة في تحديد التنظيم الأكثر تماسكا للدال، بل تتمثل في توصيف الدلالة. يسعى غريمانس إلى بناء بعض المفاهيم التي تسمح بالتعبير، بالقدر الممكن من التماسك والوضوح، عما تقوله الحكاية الأسطورية بطريقة خفية إيمائية، والتي غالبا ما تبدو متناقضة. وتتمثل المهمة الأخيرة التي يحددها لنفسه في التأسيس للغة نستطيع من خلالها أن نتكلم عن المعنى.

تبرز هذه الملاحظة خاصة ثلاثة لمقاربة غريمانس. بالفعل، قد يبدو للساني أنه من الغرور بمكان أن ندرس وصف الدلالة لموضوع ليس لغويا خالصا على غرار الأسطورة ونحن لازلنا أبعد من توصيف كون دلالي تغطيه لغة طبيعية. يرى ديكر أن المحاولات في وصف المعرفة والعالم المتخفي في الفرنسية مثلا لم تعط نتائج مقنعة، وهذا ما جعله يدرك

أن الكثير من اللسانيين يرفضون القيادة في مجال لم يتقدموا فيه كثيرا. ويبدو موقف غريماس مغايرا تماما. فهو لم يسع إلى إخفاء استحالة وصف هذه الأكوان الدلالية الرحبة التي تغطي اللغات الطبيعية. ويذهب إلى الاعتقاد بإمكانية دراسة الأنظمة المغلقة فقط، نذكر على سبيل المثال، نص كاتب أو مجموعة من الأساطير أو جنسا أدبيا محددًا، الخ. غير أنه يقر من جهة أخرى أن دراسة اللغات الطبيعية تعد بالنسبة للباحث الدلالي مدرسة فريدة من نوعها. في هذا الموضوع بالذات تتجلى على نحو أفضل الخصائص العامة للدلالة.

ألا يمكن أن نقر إقرارا في غاية البدهة بأن المعنى في اللغات الطبيعية لا يعلن أبدا عن نفسه بشكل مباشر، بل إنه يتجلى من خلال سلسلة طويلة من التحويلات، ولا يمكن أن يكتشف إلا إذا اقتضينا بطريقة عكسية هذا المجرى المركب.

إن المسافة بين المعنى ووسائل تجليه هي بالمقابل في غاية البدهة ما إن تسقطنا تأملاتنا على اللغات الطبيعية. لماذا لا نعترف مثلا بالهوة الموجودة بين الوصف التركيبي والوصف الدلالي للمفوضات؟ لماذا نتوهم باكتشاف التنظيم التحوي للجملة، ونحن لا نعلم ليس فقط إلا الشيء القليل عن معناها بل حتى عن تنظيم المعنى داخل هذه الجملة؟ وعلى هذا الأساس، لا يمكن أن ينهض البحث الدلالي في اللسانيات على هذه النتائج ليتخذ نموذجا للبحث الدلالي في العلوم الإنسانية الأخرى. فهو يغدو على عكس ذلك لما يجلي الصعوبات ويرز- فضلا عن التمييز بين الدال والمدلول- حشدا من المستويات في صلب المدلول نفسه. وتعد هذه الأصالة الثالثة لكريماس ذلك أن التعاليم التي جاءت بها اللسانيات كلها سلبية.

لا يضرب ديكرو، في هذا السياق، إلا مثلا واحدا مأخوذا من ضمن أمثلة أخرى عديدة لهذا الإسهام السلبي للسانيات: وهو النقد الذي وجهه كريماس لمفهوم العلامة. من السهل أن تقطع أية رسالة لسانية إلى سلسلة من العلامات: نتعرف على قدر منها يكون متوافقا مع مقاطع التعبير المقترنة بمعنى. هكذا يمكن أن تعتبر الكلمة علامة ويمكن أن نحدد حتى العلامات التي تكون أصغر من الكلمة والمسماة "مونيئات" أو "مورفيئات" (نلقى مثلا ثلاثة مونيئات في "in-décor-able"). يشدد غريماس على الفكرة التي مفادها أن مدلول المونيم، ما يسميه "مفردة" lexème لا يمكن أن يعتبر وحدة دلالية أساسية. في البداية-

صارت هذه الملاحظة مبتدأة منذ هيالمسلاف- لأن المفردات يمكن أن تجزأ إلى "سمات" دلالية "ملائمة" لا يتوافق معها أي دال (إنها "المعانم" في مصطلحية بوتبي وكريماس). ولكن ينبغي أن ندفع بالتحليل إلى أبعد من هذا: إن مدلول كلمة "رأس" ليس فقط وحدة دلالية دنيا، ولكنه لا يستأهل حتى أن نسميه "وحدة دلالية". بالفعل، ووفقا للسياق الذي تظهر فيه هذه الكلمة ("رأس الدبوس"، "رأس القناة"، "رأس القسم")، نسجل آثارا معنوية، أو "سيمييات" في غاية الاختلاف، حيث يصعب عزل الإسهام الخاص لـ"رأس". وخلافا لهذا، يمكن أن تولد بعض تركيبات العلامات حيث تكون كلمة "رأس" غائبة وفي البعض الآخر حاضرة، سيمييات متطابقة (ونعني بهذا أن تكون للكلمة معانم مشتركة)؛ هكذا، فإننا نحصل على "الأول في قسمه"، "أحسن تلميذ" إلى جانب "رأس القسم". في هذه الحالات، تبدو الوحدات الدلالية الحقيقية المعانم والسيمييات من غير أن يكون ممكنا توطين المفردات في المسافة التي تفصلها. هذا لا يعني أنه لا جدوى، للحاجات العملية للتواصل، من البحث عن "المعنى الأساسي" للمفردات (وهو ما تقوم به المعجمية)، أو تحديد، على غرار ما يقوم به النحو، تركيبات المفردات التي تشكل جملا مقبولة. ينبغي أن نعترف فقط بأن هذه المهمة لا تتأهى مع الوصف الدلالي.

إن الفائدة من هذا النقد للعلوم الإنسانية، في رأي ديكرو، أبرزه كيريماس نفسه لما أخضع الحكاية الشعبية الروسية لما يسميه "التحليل العملي". نقلت في كل حكاية عددا من الشخصيات والممثلين الذين يناسبون المفردات في اللسانيات. ومن جهة أخرى، فإن كل ممثل وفي كل تدخل من تدخلاته في الحكاية يؤدي بعض الوظائف، يجلي بعض الخصائص يمكن أن نقابلها بالمعانم المثارة أعلاه. ونلاحظ في النهاية أن الممثل نفسه يمكن في لحظات مختلفة أن يحدد بسلوكات وخصائص مغايرة تماما، ويمكن أن نقلت على عكس هذا ممثلين مختلفين غالبا ما يؤدون الدور نفسه. في مصطلحية كيريماس نقول إن الممثلين يمكن أن يمثلوا العامل نفسه، وأن الممثل الواحد يمكن أن يمثل العديد من العوامل. إن التماثل مع الظواهر اللسانية هي إذن بينة. ما يصدق على الممثل والعامل يصدق بشكل مماثل أيضا على المفردة والسيمييم في اللغة. إن السرد الحداثي للحكاية الذي يتمثل في اختصار المغامرات التي ينخرط فيها الممثلون يمكن أن يقارن بالتحليل التركيبي، ويمكن أن نبين بسهولة على الأقل في الحالة

المتعلقة بالحكاية الشعبية أن مثل هذه السرود لا تسمح باستنباط بنية مشتركة بين مجموع الحكايات المدروسة. وبالمقابل، إذا ركزنا توصيفنا على العلاقات بين العوامل بقطع النظر عن تلك التي تقوم بين الممثلين، فإننا سنذكر تلاقق لافت للانتباه لكل الحكايات سيفسح المجال للوقوف عند إمكانية تعريف بنائي لجنس "الحكاية الشعبية".

يعود أوسوالد ديكر من جديد إلى الدلالية البنيوية التي تركت صدى كبيرا عند مختلف الباحثين ولكن هذه المرة رفقة تزييطان تودوروف حيث وجهها ملاحظات مهمة جاءت مبثوثة في ثنايا العمل المشترك الموسوم بـ "القاموس الموسوعي في علوم اللغة. ومن ضمنها تلك المتعلقة بالمعايير التي تسمح لنا أن نميز بوضوح بين الوحدة الدالة الدنيا والوحدات الدلالية الصغرى (معانم) والصعوبة الكبيرة التي نلقاها في هذا النوع من الدراسات هي تبرير توقف التحليل في لحظة معينة⁽²⁹⁾.

ومن ضمن الردود العلمية المهمة التي جاءت مباشرة بعد صدور كتاب كيرماس، نذكر الدراسة المركزة التي نشرها جينس راسموسين Jens Rasmussen في المجلة الرومانية (Revue Romane)⁽³⁰⁾ حيث وضع الدلالة البنيوية في قلب الاهتمام المتزايد بالدراسات الدلالية عند اللسانيين باختلاف توجهاتهم الذين حرصوا على الكشف عن الارتباطات الدلالية على مستويات لغوية متباينة. وقد أفرزت تحليلهم نتائج في غاية الأهمية لاسيما تلك التي ساعدت على تجزئة مجال الدلاليات.

وإذا بدا نعت الدلاليات بالحلقة الأضعف في اللسانيات⁽³¹⁾، فلأن هذا يُفسر بشكل كبير بتردد اللسانيين تجاه البحوث التي تهض على الدلالة. ويعلل كيرماس هذا الوضع الذي آل إليه البحث الدلالي بالتأخر التاريخي للدراسات الدلالية، وصعوبة تحديد المناهج الخاصة بها، وضبط الوحدات المشكلة لموضوعها، ثم رواج الشكلانية⁽³²⁾.

إن العناية التي أولها كيرماس للدرس الدلالي المعاصر ناجمة أساسا عن رغبته في اقتراح دلاليات عامة جديدة بوصف كل مجموعة دالة، وكيفما كان الشكل الذي تأخذه، ومستقلة عن اللغة الطبيعية التي تتخذ للوصف. وعلى هذا الأساس، فإن كيرماس واع بإشكالية بناء نظرية دلالية وصعوبة التأسيس للغة وصفية مغايرة تماما للغة الطبيعية بوصفها موضوعا للتحليل. ولبلوغ هذا الهدف، يقترح كيرماس وسيلة عملية ممتثلة في التوسيم الرمزي

على غرار الرياضيات. ولا يتحقق هذا إلا إذا أدمج في مرحلة لاحقة من العمليات حيث تستبدل المقولة المفهومية المعبر عنها في لغة عادية. يتعلق الأمر إذن بترجمة مصطلح مألوف بتسمية تفتقد إلى التأثير المجازي الذي يعد خطراً مستترا يهدد كل المصطلحيات الممنوحة من اللغات الطبيعية، بما في ذلك المصطلحات التي تشي بدرجة عالية من التجريد نذكر منها على سبيل المثال مصطلح "البنية". غير أن الخطر المصطلحي يفقد قوته إذا كانت العلاقات بين المصطلحات المستعملة قابلة للتدقيق؛ شرط يصعب التعاطي معه على اعتبار أن الدلالة ليست مربوطة بكمية لغوية قابلة للقياس؛ وهذا ممكن الضعف الذي يعرّض كل التحليل الدلالية⁽³³⁾.

3.3. البناء العام للدلالات البنيوية

تنهض الدلالات البنيوية بشكل أساسي على الاستدلال الذي يشتمل على مفاهيم جديدة ومحددة تحديداً أدق من الاستعمالات التقليدية. وتنضوي هذه المفاهيم تحت منظومة مصطلحية متنوعة ومتأسكة تستمد قوتها من العلاقات التي تسيّر عناصرها. قد لا تغالي إذا قلنا إن نسبة غير قليلة من المصطلحات الأساسية في الدلالية موظفة في القاموس المعقلن في نظرية اللغة، وفي كل الدراسات المنتسبة لمدرسة باريس والصادرة في السبعينيات أو ما بعد الثمانينيات من القرن الماضي، ولا يمكن أن نفهم قيمتها الدلالية إلا بالرجوع إلى الحراك العلمي في الستينيات الذي أدى دوراً كبيراً في بلورة المفاهيم الكبرى التي سبقتها البحث السيميائي المعاصر.

إن الخطة التي سنتبعها في قراءة الدلالات البنيوية ستجري في اتجاهين متزامنين. ينهض الاتجاه الأول على ضبط مفاهيمها الأساسية، أما الاتجاه الثاني، فيقوم على النظر في إمكانية وجود انزياحات لهذه المفاهيم في القاموس.

يبدأ كيرماس، بعد وقفة متأملة في الدلالات والعلوم الإنسانية وعلاقتها باللسانيات والاختيارات الإبيستيمولوجية وشروطها، بالتنظير للمفاهيم العملية الأولى من خلال تحديد الدال والمدلول. يعرف الدال بطريقة مباشرة دون الدخول في الاعتبارات التاريخية للمصطلح، ولا التبريرات التي قدمها في القاموس للانخراط في الرؤية المنهجية لهيالمسلاف. وبهذه الطريقة، يكون كيرماس قد حسم خياره المنهجي بتبني رؤية هيالمسلاف: "وهذا يسمح

لنا بتحديد الدال والمدلول من منطلقات هيالمسلاف⁽³⁴⁾. يطلق تسمية الدال على "العناصر أو زمرة منها تعمل على إجلاء الدلالة على مستوى الإدراك، ويمكن التعرف عليها من خلال استقلاليتها عن الإنسان"⁽³⁵⁾. وعلى هذا الأساس، ينتقل إلى تحديد المدلول، مبتعدا في ذلك عن تفاصيله التاريخية، على النحو الآتي "المدلول هو الدلالة أو الدلالات التي يغطيها الدال وتم تجليتها بفضل وجوده"⁽³⁶⁾. ولا يمكن أن يخطئ الدال بهذه التسمية إلا إذا دل فعلا. وفي هذا السياق، يشدد، بالارتكاز على هيالمسلاف، على علاقة الافتراض المتبادلة بين الدال والمدلول، وهو مصطلح ثالث سيمهد الطريق لگريماس لتوظيفه في السيميائيات السردية (طبقا للخطاطة السردية) وتحديدًا لقراءة الحكاية وفق المنطق المعكوس، والوقوف على النظام المنطقي للافتراضات القائمة بين مختلف المهات⁽³⁷⁾. ومن الواضح أن هذه المفاهيم لن تحقق وجودها إلا إذا انصهرت في مجموعة دالة تجسد توحيد الدال والمدلول⁽³⁸⁾.

بالاعتماد على القاموس، نرى أن گريماس أكتفى بإدخال الجزء الأول منه (مجموعة) فقط كمدخل وأضاف بعض التأملات بعد أن رسخ المجموعة في الرياضيات باعتباره منبته الأصلي الذي يتم فيه التركيز على العناصر على حساب العلاقة. وهذا يتناقض تماما مع المقاربة البنوية التي تشدد على العلاقات على حساب العناصر.

لكل هذه الاعتبارات، فضل گريماس، من منطلقات قناعته بالتأسك، استبعاد مفهوم المجموعة، ثم لم يلبث أن احتضنه، ولكن هذه المرة مقترنا بالدالة: المجموعة الدالة التي تجسد توحيد الدال بالمدلول. ومع كل هذا، يظل مفهوم المجموعة الدالة غامضا ولم يقدم گريماس في هذا السياق مبررات غموضه. ويستمر في التعامل مع المجموعة الدالة في بعض المداخل المعجمية، نذكر على سبيل المثال مدخل السيميائيات (sémiotique)⁽³⁹⁾ لما يستعمل السيميائيات الطبيعية للدلالة على مجموعتين دالتين رحبتين. وإذا إعنا النظر في الطريقة التي يتعامل بها گريماس مع المفاهيم السيميائية والتعديلات الجديدة التي أقرها في القاموس، فإننا نرى أن منطلقها الحقيقي آت من قراءته لما كتب الدلالات البنوية. ويكفي أن ننظر في القسم المخصص للمجموعات الدالة واللغات الطبيعية، وتحديدًا تصنيف الدوال في الدلالات لنقارنه بالتصنيف الجديد الوارد في القاموس لننتهي إلى هذه النتيجة التي تدفع

التحليل باتجاه البحث عن البدائل المنهجية التي تمكنه من تجاوز المطبات التي أفرزها الواقع البحثي الجديد. وهذا ما وقفنا عند حدوده لما تعرض كريماس في الدلائل البنيوية لتصنيف الدوال تبعاً للنظام الحاسي *ordre sensoriel* ووزعه على النحو الآتي:

- نظام بصري (التشوير، التومئة، الكتابة، الطبيعة الرومانسية، الفنون التشكيلية، إشارات المرور، الخ)؛

- نظام سمعي (اللغات الطبيعية، الموسيقى، الخ)؛

- نظام لمسي (لغة المكفوفين، المداعبات، الخ)؛

ومن الواضح أن كريماس سيعزز هذا التوزيع في القاموس، ولكن من منطلقات رؤية هيئلسلافية معقدة وعلى أساس هذا المظهر "المادي" للدال الذي لا يملك إلا أن يوحي إلى تقسيم السيميائيات وفق ماهيته أي تبعاً للأنظمة الحاسية⁽⁴⁰⁾ (أو قنوات التبليغ) التي ترتب على مستوياتها الخاصيات المحسوسة للعالم. وفق هذا المنظور يمكن أن نتحدث، على سبيل المثال، عن السيميائيات البصرية والشمية واللمسية، غير أن هذا التصنيف في رأي كريماس لا ينبئننا عن صيغة وجود وتنظيم الدال، ولا يتلاءم مع تعريف السيميائيات التي تعد شكلاً بامتياز⁽⁴¹⁾، ولا يفسح المجال لنمذجة السيميائيات المدججة في إطار الرؤية الهيئلسلافية التي عمقها إدراج بعض الملاحظات، واقتراح بعض البدائل المنهجية لإمطة اللثام عن الإشكالات التي تثيرها هذه الرؤية⁽⁴²⁾.

يبدأ كريماس القسم الثاني من الدلائل البنيوية الموسوم بـ البنية الأولية للدلالية بمعالجة المتواترات والمتقطعات انطلاقاً من الترسخ التاريخي للمتواتر في إطار اللسانيات التقليدية التي تشدد على الطابع المتواتر للظواهر اللغوية من خلال السكوت عن المتقطعات، والاختلافات، والإقرار بالتماثلات. في إطار هذا السياق التاريخي يدرج كريماس الثورة السوسيرية التي رافقها التأكيد على أن اللغة محصلة للتقابلات. وستفسح هذه الرؤية العلمية التي تحمل التبشير الأولى لمعالجة الوقائع اللغوية، المجال لكريماس لتعزيز قناعته بأن الطريقة الوحيدة لمقاربة المسألة الدلالية هي التشديد على وجود المتقطعات (على مستوى الإدراك) والانزياحات الاختلافية التي تعمل على تجلية الدلالة.

من منطلقات هذه الرؤية الاختلافية، سيتحدد التصور الأولي للبنية ينهض على

إدراك الاختلافات، الموجودة على الأقل بين عنصرين إدراكاً بفضلته يتشكل العالم أمامنا ومن أجلنا، والعلاقة الموجودة بينهما. وستقوده هذه المقدمات الأساسية إلى وضع التعريف الأولي لمفهوم البنية، من منطلقات هيالمسلافية ("تعرف البنية كواقعة شكلية خاصة وعلائقية صرفة"⁽⁴³⁾)، الذي يتحدد بحضور العنصرين والعلاقة بينهما. وسيفضي به هذا التعريف إلى الوقوف على نتيجتين مهمتين. مفاد الأولى أن العنصر في تفرد لا يتضمن دلالة. وهذه النتيجة بلورة لما انتهى إليه هيالمسلاف في مقدمات لنظرية اللغة لما أشار: "لا دلالة للعلامة مدركة في عزلتها"⁽⁴⁴⁾. أما الثانية، فإنها تشي بافتراض الدلالة لوجود العلاقة. ومن ثم، فإن بروز العلاقة بين العناصر يعد شرطاً ضرورياً لاستقامة الدلالة. على أساس هذه الرؤية، سيرسي كيرماس مفهوم البنية، ويعمقه في القاموس ضمن الإطار العام الذي وضعه هيالمسلاف. وسيظهر هذا بشكل بين في القاموس: "إذا تناولنا من جديد الصياغة التي وضعها هيالمسلاف، في خطوطها العريضة، فإننا نعتبر البنية ككيان مستقل من العلاقات الداخلية المشكلة من تراتبيات"⁽⁴⁵⁾. إن مصطلح الحضور الذي أشرنا إليه سلفاً يتضمن صيغة وجود العناصر على مستوى الإدراك ولا يمكن أن يضبط مفهومه إلا إذا استعنا بالقاموس الذي تعد مضامينه امتداداً طبيعياً للمفاهيم المضبوطة في الدلائل البنوية باعتبارها إطاراً مرجعياً للسميائيات. وربما لهذا السبب اعتبر جون كلود كوكي هذا الإنجاز التاريخي كتاباً حقيقياً في السميائيات. ويمكن أن نضيف في هذا السياق أن إدراك التوجهات المفهومية في الدلائل يعد شرطاً أساسياً لقراءة القاموس، وهي قراءة تهض على إسقاط المتقطع المعرفي على ما يبدو متواتراً وقاراً في الظاهر. وتعد هذه الطريقة في التعامل مع القاموس السبيل الوحيد للإحاطة بالإنجازات السميائية الراهنة. إن معالجة كيرماس لمفهوم الحضور سيعمقها في القاموس، بعد استبعاد التعريف الأوتولوجي والاعتبارات الميتافيزيقية، بالارتكاز على المقابلة حضور/ غياب. هكذا فإن التعرف على المستبدل يتضمن - إلى جانب العنصر الحاضر في السلسلة النظامية - وجوداً غائباً للعناصر الأخرى المشكلة للمستبدل⁽⁴⁶⁾.

يحدد وجود الغياب (وجود افتراضي) المحور الاستبدالي فيما يشتمل وجود الحضور (وجود محقق) على المحور النظامي.

وإذا دفعنا بقراءتنا باتجاه الفصل المخصص للإيزوتوبيا، فإننا سنقف عند الشروط

البنائية التي وضعها غريماس لاشتغال الخطاب. حاول أن يجمع في البداية عددا صغيرا من المفاهيم القاعدية التي تسمح ببناء الوحدات الدنيا التي تتكون منها الدلالة. من هذه المنطقات، سعى إلى اكتشاف مجال الدلالة من خلال تنظيم هذه العناصر على مستوى المحايثة والتجلي، مقترحا في كل مرة كان ذلك ممكنا تعريفات جديدة مبرزة هذه الوحدات الأوسع.

وستقوده هذه المعالجة في الفصل الموسوم بـ تنظيم الكون الدلالي إلى اقتراح تصور عام للكون الدلالي الذي يمكن أن يدرك على التوالي ككون افتراضي، وكتوفيقية، وكخطاب. سيواصل بحثه، في الفصل المعنون بـ وصف الدلالة، بالتركيز على التجلي الخطابي الذي يمكن أن يؤول بدوره إلى توفيقية من الدرجة الثانية كفيلا بتوليد الرسائل. بهذا الفصل يكون قد انتقل من وصف المفردة إلى وصف الجملة حيث ترتبط الدلالة المتجانسة بالإيزوتوبيا. على هذا الأساس، سيقم غريماس نموذجاً تركيبياً تأسيسياً من خلال تجزئة سميات الجملة إلى قسمين: العوامل والمحولات منطلقاً في ذلك من الانتقادات التي وجهها إلى البحث التركيبي الفرنسي الذي خص مضمونا دلاليا للعوامل (لوسيان تينير، مارتيني) ولم يقترح إلا حلاً أمبريقياً في شكل جرد لثلاثة عوامل: المنفذ عكس الضحية عكس المستفيد دون أن يكثر في ذلك لتمفضلها المقولي، أو يبالي بالمستفيد الذي لا يفترض منفذا بل "محسناً" bienfaiteur.

على أساس هذه التوضيحات، يعرض غريماس مقترحه الأول المتمثل في توزيع العوامل إلى فئتين: فاعل عكس موضوع، مرسل عكس مرسل إليه. ويبين هذا التوزيع بالارتكاز على المثال الآتي: "تمنح حواء تفاحة لآدم". تشكل حواء نقطة انطلاقاً لعلاقة مزدوجة: تمنح الأولى بين حواء وتفاحة والثانية بين حواء وآدم. حواء هي في الوقت نفسه عامل- فاعل وعامل- مرسل.

أما المقترح الثاني الثاني، فإنه يخص التمييز بين العوامل التركيبية والعوامل الدلالية وذلك بالاعتماد على المثالين الآتيين: تمنح حواء تفاحة لآدم و تلقى آدم تفاحة من حواء. لا تغير الاستبدالات التركيبية للعوامل في شيء توزيعها الدلالي. يغفل غريماس، في هذا السياق، عن تقديم تبرير منهجي يخص التمييز بين العاملين الدلالي والتركيب لا في الدلائل

البنوية ولا في القاموس. ويكتفي بفصل عوامل التبليغ عن عوامل السرد⁽⁴⁷⁾. بالاعتماد على الدراسة التي أنجزها إيكور ميلكوك⁽⁴⁸⁾، يمكن أن نلاحظ في المثال الذي ضربه گرماس أن الفعل "منح" يعتبر، من الناحية الدلالية، محمولا يراقب ثلاث وضعيات عاملية.

وإذا انتقلنا إلى الفصل الخاص بتأملات گرماس حول التمازح العاملة التي تعد من المبادئ الممكنة لتنظيم الكون الدلالي. سينطلق الباحث بهدف التدقيق في هذه الفرضية، من دراسة حول مورفولوجية الحكاية الشعبية الروسية لفلاديمير بروب الذي سيؤسس النموذج العملي على جرد نهائي لسبعة أشخاص (خائن، مانح، مساعد، شخص مطلوب، مرسل، بطل، بطل مزيف) وواحد وثلاثين وظيفة. وتتمثل أصالة فرضية گرماس في الانتقال من مجال الوظائف إلى مجال العوامل من خلال قراءة متفحصة لإنجاز بروب وإيميل سوريو في كتابه 200000 وضعية مأسوية⁽⁴⁹⁾.

ويرى گرماس، في هذا السياق، أن تأملات سوريو وإن كانت ذاتية، ولا تركز على أي تحليل ملموس، فإنها لا تنأى كثيرا عن دراسة بروب من حيث تقارب وجهات نظريها بين القصة الحديثة والتوصيفات الدلالية التي تتم انطلاقا من "الوضعيات" القابلة للتجزئة إلى سيرورات العوامل. على أن الجرد الذي انتهى إليه سوريو لا يتجاوز ست وظائف مأسوية:

الأسد..... القوة الشمية الموجهة

الشمس..... ممثل الخير المأمول

الأرض..... الفائز المفترض بهذا الخير (الذي يشغل من أجله الأسد)

مارس..... المعارض

الميزان..... الحكم، مانح الخير

القمر..... النجدة، مضاعفة قوة من القوى السابقة.

إن قراءة گرماس في نموذجي بروب وسوريو قادته إلى الاعتراض عليها في نقطتين أساسيتين. فتعريف الجنس بعدد العوامل فقط بقطع النظر عن أي مضمون، يعني وضع التعريف في مستوى يلامس الشكلنة ملامسة كبيرة. يدل تقديم العوامل، في شكل جرد بسيط دون التساؤل عن العلاقات الممكنة التي يمكن أن تقوم بينها، دلالة قاطعة على

التنازل المبكر عن التحليل. من منطلقات هذه الانتقادات، توصل غريماس من خلال مقولة لاحقة إلى إقامة علاقات التقابل الآتية: **فاعل عكس موضوع، مرسل عكس مرسل إليه، مساعد عكس معارض.** إن هذه النتائج المهمة التي انتهى إليها سيتوسع فيها مع جوزيف كورتيس في القاموس المعقلن في نظرية اللغة، ويبلورها في إطار رؤية جديدة تتحدد عبرها المفاهيم الأساسية للسميائيات.

ويخصص غريماس الفصل الأخير من هذا الكتاب لعينة اختارها موضوعا لوصف بنيوي: وهو تحليل لكون بيرنانوس مستوحى من أطروحة دكتوراه موسومة بـ "مخيل بيرنانوس"، ناقشها طهسين يوسل Tahsin Yücel في 1965 بكلية الآداب بإسطنبول. نلاحظ تأثره بها لما أقر منذ البداية باتخاذ خطة طهسين نقطة انطلاقا لمقارنته المبينة على ملاحظة بعض المفردات المكرورة (موت وحياة) التي تمثل، على سبيل الفرضية، الإيزوتوبيا الموضوعية قيد الوصف.

تبدأ الخطة باستخراج كل السياقات المتضمنة هذه المفردات المجردة. وتمثل هذا، من الناحية المنهجية، في اتخاذ كل مفردة من الجرد لا متغيرا والتسليم، بخصوص كل واحدة منها، بقسم من المتغيرات المكونة من المؤهلات المستخرجة. وعلى هذا الأساس، سيواصل غريماس تجزئته المفهومية بإدراج نماذج التأهيلات، والعوامل، والأكوان الصغرى واصفا في ذلك الأمراض والضواري والأكذوبات والحقائق التي تجليها روايات بيرنانوس.

ينبغي أن نشدد في خاتمة هذا البحث على أن التحليل الدلالي للمفردة الذي يؤدي دورا أساسيا في القسم الأول من **الدلائل البنيوية** لا يبدو متوافقا، منهجيا، مع الملاحظة النظرية والتي مفادها أن البحث عن الوحدات الدلالية الصغرى ينبغي أن يتم على مستوى البنيات، ولا على مستوى العناصر⁽⁵⁰⁾.

1.3.3 المرتكزات البوتيرية للدلائل البنيوية

سنواصل تحليل هذا الكتاب، ولكن هذه المرة من خلال التركيز على المصادر التي استوحى منها غريماس المفاهيم النظرية الأساسية، وتحديد المنجزات اللسانية ليرنار بوتبي بالاحتكام إلى القاموس المعقلن في نظرية اللغة كلما استوجب ذلك تحليل هذه القضية أو تلك.

لا نستغرب من الإحالات في مواضع عديدة من القاموس المعقلن في نظرية اللغة على إنجازات بوتبي⁽⁵¹⁾ الذي أسس لنظام مصطلحي يستحيل أن يتجاوزه اللسانيون. وكثيرة هي الدراسات السيميائية واللسانية العربية والأوروبية التي أهملت الإشارة إلى أهمية هذا الإنجاز في المسار العلمي لبوتبي. نكتفي هنا بذكر المعجم الموحد⁽⁵²⁾ ومعجم المصطلحات اللسانية⁽⁵³⁾ للتدليل على صحة ما نذهب إليه. إن قراءة متأنية في هذين المعجمين تفضي بنا إلى الإقرار بتجنب الباحثين مصطلحية بوتبي الواردة في النص المؤسس للبحث الدلالي في الفكر الأوروبي والموسوم بـ"بحوث حول التحليل الدلالي في اللسانيات والترجمة الآلية"⁽⁵⁴⁾، ونعتبرها ضرورية لفهم الظاهرة الدلالية عموماً واشتغال الوحدة المعجمية وتفروعاتها المعنوية في اللسان على وجه الخصوص.

أما الدراسات الأوروبية التي عرضت لنظرية بوتبي وأهملت الإشارة إلى ابتكاراته العلمية، فإننا سنقتصر على ذكر قاموس تعليمية اللغات⁽⁵⁵⁾ الذي لم يشر واضعوه في أثناء شرحهم لمادة معن *sème* إلى بوتبي المؤسس لهذا المصطلح؛ ولم يكتفوا فقط بالتعريف الذي وضعه كيرماس، بل زرعوا في ثناياها التفاصيل الدقيقة للمعنى التي بلورها بوتبي: "وحدة دلالية صغرى لا يمكن أن تحقق خارج وحدة دلالية أصغر منها (...): يبدو المعن عنصراً متميزاً في التفريق الدلالي بين عنصريين من المتتالية"⁽⁵⁶⁾. ويقول بوتبي في هذا الصدد: "يعد المعن السمة الدلالية المتميزة"⁽⁵⁷⁾. يكفي أن نعقد مقارنة بسيطة بين النصين لنتأكد من عملية الاستحواذ البيئة على أفكار بوتبي.

وفي موضع آخر من القاموس المعقلن ينسب فضل تأسيس مصطلح *سيميم* *sémème* لبوتبي وكيرماس⁽⁵⁸⁾. والحقيقة أن بوتبي هو أول من وضعه بالمفهوم الآتي: "السيميم هو مجموع السمات الدلالية المعللة (أو المعانم) التي تدخل في ماهية تعريف المفردة"⁽⁵⁹⁾.

وإذا أمعنا النظر في التفاصيل الجزئية لهذه المفاهيم، نلاحظ أن السيميم عند بوتبي يتضمن المعانم الثابتة (المتفرعة إلى الشاملة والخصوصية) والمعانم المتغيرة (الإيجائية). في حين يطلق كيرماس مصطلح "النواة المعنوية" على المعانم الثابتة، والمعانم السياقية على المعانم

المتغيرة. ضمن هذا الإطار، يقف وراء هذا التنوع المصطلحي اختلاف جوهري بين بوتبي وكريماس.

يشدد الأول على أن/ بالمسند،/ للجلوس/ يعدان معنيين مميزين للكروسي على اعتبار أنهما يندرجان ضمن مجموعة من الخيارات التي تعرض عليه بكل تأكيد في أثناء التبليغ⁽⁶⁰⁾.

أما الثاني، فإنه، على خلفية التحري عن خاصيات التنظيم المعني للمفردات، يستعين ببوتبي وتحديدًا التوصيفات التي وضعها لمفردة **المتكأ** على النحو الآتي:

"بمسند" (عكس إسكاملة)

"بذراعين" (عكس كروسي)

"بذراع" للجلوس" (عكس صوان)، الخ.

} = متكأ

لينتهي إلى أنه لا يتفق معه تماماً لا سيما في النقطة المتعلقة باتخاذ "مسند"، وبـ"ذراعين" ولد "جلوس" معانم واعتبارها وحدات دنيا؛ من خلال إقراره بأن مثال بوتبي يتسم بالتميز على الأقل من حيث إبرازه تقارب نظامين معنيين متنافرين: نظام فضائي-بصري وحقل دلالي غير محدد مقترن بـ"الوظيفية" حيث تولد العناصر المعنوية مفردة واحدة يجسدها **المتكأ**⁽⁶¹⁾.

من منطلقات هذا التصور المنهجي العام لكريماس تعتبر أن إينو أن البنية التي نهضت عليها التوصيفات الدلالية لبوتبي صادرة مباشرة عن المقابلات الوظيفية الموجودة بين هذه المواضيع المختلفة؛ وتتساءل عن الفائدة المتوخاة من اتخاذ "بالمسند" و"للجلوس" معانم قليلة التجريد وهي غير قادرة فيما يبدو على مغادرة مجالها المحدود (...). إن نظرية المعانم من صنف ما جاء به ب.بوتبي لا تسمح بافتراض الوحدات الدنيا ذات التجريد الكافي⁽⁶²⁾.

ومن الواضح أن بوتبي لا يتقبل هذه الانتقادات، ويعترض على هذه التخريجات، ولا يخطر في منطلق مدرسة باريس. فهو لا زال يعتقد إلى يومنا هذا بصحة التوصيفات الدلالية التي أنجزها في بداية الستينيات من القرن الماضي. لهذا فهو يكتفي بالتذكير بأن المعنم يعد الوحدة الدنيا المميزة للسيميم في علاقاته بالسميمات الأخرى المرتبطة داخل مجموعة من التجارب. لا ينبغي أن يجزأ الجلوس في هذا المستوى إلى "الانتقال من وضعية الوقوف

إلى وضعية الجلوس" ثم بالوقوف إلى "أفقية الإنسان على رجليه"، وهكذا دواليك. فالصعيد النويمي noémique هو الذي يتكفل بهذه المشكلات⁽⁶³⁾.

وإذا أمعنا النظر في هذه المسائل المثارة، فإن بوتني لا ينفي البعد الوظيفي لهذه المعانم "المقعد موضوع نجلس عليه (وظيفة أولية)"⁽⁶⁴⁾. فهو يقر في الآن نفسه باستحالة تمييز الكرسي والمتكأ والإسكاملة في غياب الذراعين والمسدند مثلاً. وعلى هذا الأساس يشكل المعنم وحدة معللة. لا يمكن أن نفهم هذه التفاصيل إلا إذا أدرجناها في إطار الرؤية المنهجية البوتنيرية:

" ينبغي أن نحدد في الدراسات الدلالية منهجا انطلاقاً من أمثلة ملموسة جداً. نستلهم بعد ذلك هذه الحالات المناسبة لتكليف التقنيات مع تحليل التعابير الأكثر تجريداً"⁽⁶⁵⁾.

وفي جلسة جمعتي به (بتاريخ 10 جوان 2016 بمعهد فرنسا) يقر بوتني بأن نظرية التحليل المعنمي يمكن أن تطبق على المواضع المادية والمجردة. كما برر اختياره لهذه الأمثلة الملموسة لتقريب نظريته إلى القارئ. تزداد الفروق الجوهرية بين الاتجاهين حدة في الأبعاد التي سيوليها بوتني للمعنم باعتباره القاعدة التي سيبنى عليها تصويره للمفهمة انطلاقاً من المرجع الفيزيائي الذي يقترح على إدراكنا إمكانات لا متناهية. إزاء شجرة، يمكن أن "نصر" الجذع، شكل أو لون الأوراق، الثمار، والزهور، والعصافير والفراشات التي حطت عليها... إن عاداتنا الثقافية ووضعيتنا التبليغية وقصدنا الخطابي؛ كل هذه الأمور تحركنا لانتقاء (تبئير) اثنين أو ثلاث "سمات مرجعية" تكون ضرورية وكافية لاختيار تسمية "شجرة" مثلاً. فمن الطبيعي إذن أن تتواجد هذه السمات جزئياً في التحليل المعنمي (...). وتفضي المفهمة، التي تعد آلية يحول الباحث من خلالها إدراكاته وخيالاته إلى علامات لغوية، إلى اختيارات المدلول (سميات) التي يحكمها إذن طبيعياً رابط مع العالم المرجعي⁽⁶⁶⁾.

وفي الاتجاه المعاكس لهذا التصور، فإن كرىماس لا يدخل الاعتبارات المعنمية في تحديد المرجع، ولا في العملية التبليغية؛ ويتعامل مع الواقع الفيزيائي على أنه عالم حاف بالمعنى يشتمل اشتغال اللغة.

إن الإنسان يمنح شكلاً للعالم غير اللغوي، المتعلق بـ "الحس المشترك" ويودعه معنى، وإن كان مثل هذا العالم أبعد من أن يعد مرجعاً (يعني المدلول التقريري للغات

(الطبيعية)، فإنه يعتبر، على عكس ذلك، هو نفسه لغة ثنائية الصعيد، سيميائية طبيعية (أو سيميائية العالم الطبيعي)⁽⁶⁷⁾.

في إطار هذا النسق المعرفي العام الذي أشرنا إليه سلفا، ابتكر بوتبي مصطلحية تسعى إلى محاصرة المشكلة الدلالية، وصياغة مجموعة من الحلول لفهم الظاهرة اللغوية، أولا، وتجلياتها الدلالية في الخطاب، ثانيا.

من هذه المنطقات، ابتدع ب.بوتبي مفهوم الإيزوسيميا isosémie على غرار الإيزوتوبيا isotopie عند گرماس. حتى نبين الفروق الجوهرية بين المصطلحين، ومن ثم الخلفيات المنهجية المتباينة في التعامل مع الظاهرة اللغوية بين الباحثين، سنضبط مفهوم الإيزوتوبيا عند گرماس في أول ظهور له في الدلائل البنوية (1966)، ثم نتعقب هذا المصطلح في كتاب في المعنى ثم في القاموس لننظر عن كثب في تطورات المفهومية. ستسمح لنا هذه الوقفة بالانتقال إلى تحديد مصطلح الإيزوسيميا عند بوتبي وأهم المفاهيم التي يغطيها ومعاينة أوجه الاختلاف والاتفاق بين بوتبي وغرماس.

قد لا نبالغ إذا قلنا إن گرماس هو أول من ابتكر مصطلح الإيزوتوبيا؛ ويمكن أن نسجل أو ظهور له في فصل موسوم بـ إيزوتوبيا الخطاب من كتاب الدلائل البنوية⁽⁶⁸⁾. يبدأ گرماس بإدراج إيزوتوبيا الرسالة ضمن إشكالية عامة متصلة بالمستوى الدلالي للمضمون، أولا، ومقترنة، ثانيا، بالتحري عن الشروط البنائية لاشتغال الخطاب بالعودة إلى التجلي الدلالي. وسيتخذ هذا التصور معبرا لإثارة إشكالية أخرى، متفرعة عن الأولى، وتبدو في غاية الأهمية. يتساءل گرماس عن الاعتبارات التي تبرر إنتاج مجموعة تراتبية من الدلالات رسالة إيزوتوبية. سواء بدأنا بتحليل الخطاب من العوالي، أي ابتداء من المعجمة بوصفها وحدة معنى أو بتنظيم وحدات تركيبية أوسع انطلاقا من الوحدات الدنيا، فإن مشكلة وحدة الرسالة ستطرح حتما. ومن الواضح أن حدة هذه المسألة، والبحث عن حلولها الممكنة هي التي ستحدو بگرماس إلى الوقوف على المقترح اللساني الدانماركي الذي أسس إيزوتوبيا الرسالة على تكرار المقولات المورفولوجية التي وإن أمكن أن تتخذ نموذجا لفهم الإيزوتوبيا الدلالية للرسالة، فإنها لا تكفي لإدراكها على مستوى الخطاب على اعتبار أنها ليست منغلقة في صلب الحدود التركيبية. ومن ثم، فإن اللجوء إلى المقولات الكلاسيكية يعد حلا من الحلول

الممكنة لتطبيق الإيزوتوبيا الموسعة⁽⁶⁹⁾. وعلى هذا الأساس، سيقدم أ.ج. كيرماس أول تعريف للإيزوتوبيا، في **الدلائل البنيوية (1966)** يشدد فيه على "ثبات القاعدة الكلاسيكية التراتبية التي تسمح بفضل افتتاح المستبدلات؛ وهي القواعد الكلاسيكية، بتغيرات وحدات التجلي؛ تغيرات بدلا من أن تقوض الإيزوتوبيا فإنها على عكس ذلك، تثبتها"⁽⁷⁰⁾. من هذه المنطلقات المفهومية، سيتوسع كيرماس في تعريف الإيزوتوبيا التي تضطلع بـ "وظيفة أساسية متمثلة في رفع الالتباس"⁽⁷¹⁾. ويستعملها في كتابه **في المعنى، محاولات سيميائية (1970)** للدلالة على "مجموعة مكررة من المقولات الدلالية التي تفسح المجال لقراءة موحدة للحكاية ناجمة عن القراءة الجزئية للملفوظات والفصل في التباساتها؛ ويوجه هذا الفصل التحري عن القراءة الواحدة"⁽⁷²⁾. إن التطور الكبير الذي شهده البحث السيميائي المعاصر واطلاع كيرماس على المنجزات الدلالية لبوتي أفضى به إلى مراجعة مفهوم الإيزوتوبيا وإجراء مجموعة من التعديلات على أساس التعريف المضبوط سلفا والمستحضر بحذافيره في القاموس المعقلن (1979) الذي أشار لأول مرة إلى أن أ.ج. كيرماس A. J. Greimas استعار من مجال الفيزياء- الكيمياء مصطلح إيزوتوبيا ونقله إلى التحليل الدلالي بمنحه دلالة خصوصية، مراعاة لحقله التطبيقي الجديد. في هذا السياق، يذكر القارئ بأن مفهوم الإيزوتوبيا "أُطلق في البداية على تكرار الكلاسيكات التي تضمن للخطاب- الملفوظ تجانسه، وهذا على امتداد السلسلة النظامية"⁽⁷³⁾. سيقر هذا التعريف ويتخذه منطلقا يحدد من خلاله مختلف أنواع الإيزوتوبيا، لا يسمح المقام بالوقوف عليها، نذكر من ضمنها الإيزوتوبيات الجزئية (الإيزوسيميات) عند بوتي التي يستغلها كيرماس لبناء المقابلة بين الإيزوسيميات و الإيزوتوبيات الشاملة على النحو الآتي: "وإذا أخذنا في الحسبان أبعاد الإيزوتوبيا، فإننا نقابل **الإيزوتوبيات الجزئية** ("الإيزوسيميات" ل ب. بوتتي (B. Pottier) الكفيلة بأن تتواري في أثناء تكتيف النص، ب **الإيزوتوبيات الشاملة** التي تثبتُ مها يكن امتداد الخطاب الذي تؤخذ بعين الاعتبار مطابته"⁽⁷⁴⁾. حتى نفهم التفريعات الإيزوتوبية الأساسية (الإيزوسيميات و الإيزوتوبيات) التي انتهى إليها كيرماس، سنركز جهودنا الآن على مفهوم الإيزوسيميا وامتداداته النظرية. ولتحقيق هذا، سنستعين ببحث الأستاذة هوكيت نافارو بوتتي حول بعض خاصيات تطور النظرية اللسانية عند بيرنار بوتتي، وتعد هذه الدراسة نصا

يدخل في توفيقية:

- أورتوسيمية (orthosémique) : /شخص أكل غذاء/

- ميتاسيمية (métasémique) : /شيء أكل شيئاً/

("تأكل المدفأة الفحم"، تأكل هذه الرياضة كثيراً من وقتي")

يمكن أن نستنتج من كل ما سبق أن الإيزوتوبيا عند گرماس تدرك من خلال تكرار المقولات المعنوية على مستوى الخطاب. أما الإيزوسيميا عند بوتبي، فإنها تستعمل للدلالة على تكرار المعانم الضامنة للتجانس الدلالي والتي تغطيها المعجمات العديدة.

لا ينبغي أن يقفز الباحث على هذه الحقائق ذلك أن إدراك هذه الاختلافات سيعزز استيعاب التطورات التي عرفها المشهد السيميائي في الفكر الأوروبي المعاصر وإدراك نقاط القوة والضعف في هذا التطور. كما لا ينبغي أن يفهم من النزاعات الفكرية بين السيميائيين واللسانيين على أنها تعكس برودة بين گرماس وبوتبي. فبوتبي كما عرفته من 1989 إلى يومنا هذا متشبع بالروح العلمية والوفاء لزملائه في البحث، ولا يزال وفيًا لگرماس. لمست كل هذا في الجلسة التي جمعتني به مؤخراً بمعهد فرنسا (5 من شهر فبراير 2017) ودامت ساعة ونصف. وشعرت بكل هذا لما استحضرت الأجواء العلمية السائدة في الستينيات من القرن الماضي حيث كان مسعاها العلمي منخرطاً في إطار التحري الجماعي. إن نظرية التحليل المعنوي لم تستقم على النحو الذي ظهرت به إلا في 1963. وطيلة العشر سنوات التي أمضاها بوتبي في البحث الدلالي، كان التواصل العلمي قائماً بينه وبين گرماس. ويظهر هذا واضحاً في نص بوتبي (بحوث حول التحليل الدلالي في اللسانيات والترجمة الآلية) الذي ترجمناه إلى اللغة العربية حيث كان يعرض عليه بوتبي الروايز، فينجزها گرماس، ولم يكن يتردد أبداً في إبداء ما كان يراه مناسباً من الملاحظات. ويصرح بوتبي في هذا النص بما يلي " لقد أنجزنا العديد من الروايز، القائمة على مبدأ بداية الجملة للكلمة، وبدأنا في الحصول على نتائج متطابقة بفضل مساعدة بعض الزملاء المخلصين"⁽⁷⁹⁾ ويذكر من ضمن هؤلاء الأستاذين إيفرار وگرماس⁽⁸⁰⁾. وفي موضع آخر من هذه الدراسة وبخصوص الحلول الممكنة للبوليسيميا، يتبنى بوتبي في دراسته الرائدة حول التحليل المعنوي الاستثناءات البارزة التي سجلها گرماس⁽⁸¹⁾.

2.3.3. تلقي الخطاب السيميائي العربي بين الواقع والمأمول.

نختم هذه الدراسة بقسم أخير نتوقف فيه عند الدراسات السيميائية واللسانية العربية الراهنة لنحاول أن نفهم المشهد العلمي العربي من خلال رصد البدايات الأولى للتحري الجماعي التي تشكل رد فعل الباحثين العربي إزاء الإنجازات الأوروبية، والحلول التي اقترحوها لنقلها إلى اللغة العربية والإجابات التي صاغوها لتوحيد المصطلح. هل استطاعت هذه البحوث أن تبلور رؤية علمية جماعية قادرة على استيعاب هذه الإنجازات وتقديم الإضافات الكفيلة بترقية البحث العلمي والعمل على صناعة خطاب علمي يحقق التواصل السلس مع الباحث في المؤسسات العلمية العربية؟

لا بد أن نشير في البداية إلى أن السلطة السياسية العربية الممثلة في جامعة الدول العربية هي التي قامت بأول مبادرة (1945) وافق على إثرها مجلسها في المادة الحادية عشرة على وجوب توحيد المصطلحات، كما نص ميثاق الوحدة (1964) على السعي لتوحيد المصطلحات العلمية والحضارية ودعم حركة التعريب⁽⁸²⁾. ومن الآثار الناجمة عن هذه القرارات السياسية، نشوء مكتب تنسيق التعريب الذي ألحق بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. وقد أطلق هذا المكتب مشروعات معجمية تمخضت عنها مجموعة من المعاجم من ضمنها المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات (إنجليزي- فرنسي- عربي). إذا أمعنا النظر في هذا المعجم الذي يفترض ترجمة موحدة، فإننا نلاحظ أن نسبة غير قليلة من هذه المصطلحات تضم ترجمتين بل حتى ثلاث ترجمات في بعض المواضع. ومن الواضح أن هذه الملاحظة التي لا تنقص من قيمة جهود الباحثين المبذولة، ولا من أهمية الترجمات الموضوعية، تفتقد إلى الشمولية من حيث افتقارها إلى القدرة ليس فقط على التعامل مع المصطلح من منطلقات نسقية، بل على ضبط المفاهيم في أصولها ومختلف الأسيقة التي زرعت فيها. لكل هذه الاعتبارات المنهجية، جاء المعجم مهزوزا في كثير من المواضع. وهذا يقضي بنا إلى القول إن اختيار المصطلحات الواردة فيه ليس بريئا؛ فهو يمثل بعض التوجهات اللسانية ويقضي بتوجهات أخرى؛ ومن ثم كفاءات فاعلة في الحقل اللساني المعاصر. من حق الباحث العربي أن يعرف الأسباب التي تقف وراء استبعاد مصطلحية أساسية في الدرس اللساني والسيميائي المعاصر لبيرنار بوتتي، وأجيرداس جوليان گرماس، وأوسوالد يكرو/ تزييطان

تودوروف، الخ...

يمكن أن نفسر ورود الترجمات العديدة للمصطلح الواحد بالخلل الموجود على مستوى الرؤية الجماعية التي تفتقد إلى القدرة على استيعاب الخلافات الموجودة بين الباحثين وبغياب الاستعداد للتنازل والحفاظ على سقف معين من الإجماع. إن قراءة متأنية في المعجم الموحد تبين وجود ثمانين مصطلح لها مقابلان وأحيانا أكثر. كما توضح أيضا تضاربا بين ما جاء في العنوان المعجم الموحد كقابل لـ *dictionnaire* والترجمة التي وضعت له قاموس، والمعجم الذي وضع أيضا لـ *lexique*:

معجم، قاموس → *Dictionnaire*

معجم → *Lexique*

سياق → *Environnement, contexte*

نظام → *Ordre, système*

اقتصرننا على بعض العينات فقط الدالة على التضاربات المصطلحية الموجودة التي تؤدي حتما إلى حالة من الالتباس كبيرة في المفاهيم. لم يول هذا المعجم أهمية للمعاينة الموضوعية لواقع الدراسات اللسانية والنقدية: يقتصر حديثنا هنا فقط على الترجمة الجادة لـ **دروس في اللسانيات العامة لفرديناد دي سوسير** التي أنجزها الأساتذة صالح القرماذي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة على امتداد عشر سنوات. وتضم هذه الدراسة 469 ترجمة للمصطلحات الأساسية الواردة في الدروس⁽⁸³⁾. لم تؤخذ في الحسبان هذه الجهود الجماعية المبذولة. كما تم الإغفال عن أول دراسة بنوية أنجزها في بداية السبعينيات من القرن الماضي الأستاذ حسين الواد المعنونة بـ البنية القصصية في رسالة الغفران⁽⁸⁴⁾. بقطع النظر عن طبيعة الترجمة، فإننا نشدد على ضرورة القيام بجد لكل الدراسات اللسانية والسميائية العربية والرجوع إليها للقيمة العلمية التي تحملها، وإدراجها رأسا في صلب النقاش العلمي الدائر حول إشكالية ترجمة المصطلح اللساني والسميائي على حد سواء، كما نشدد على ضرورة توسيع دائرة النقاش في سبيل احتواء الخلافات والخروج بأقل الأضرار. وما يلفت انتباهنا في هذا المعجم الموحد هو موقف الأستاذ عبد القادر الفاسي الفهري الذي قدم مجموعة

من المصطلحات الملحقة بمشروع المعجم قبل طباعته ويأتي اليوم ليصرح بعد مرور رده من الزمن بما يلي: "ولا سايرنا ما ورد في المعجم الموحد لمكتب تنسيق التعريب على الخصوص، لأنه لم يف بما نحتاج إليه كما أو نوعاً"⁽⁸⁵⁾. ويمكن أن نفسر رد فعل الأستاذ الفهري من المعجم الموحد على أنه تعبير عن موقفه العلمي من المعجم الذي جاء ناقصاً ولم يستوف الشروط العلمية للبحث، كما يعبر عن الخلافات العميقة الموجودة بين صانعي المعجم. إن حالة الانسداد هذه تحمل في طياتها فشل المشاريع الجماعية الذي يعد محصلة لتداخل السياسي بالعلمي، واستحواذ السلطة السياسية التي ترجع لها أمور التسيير وتعيين الباحثين في اللجان العلمية على أساس الولاءات والعلاقات؛ ومن ثم إقصاء الكفاءات الفاعلة التي لا ترى مبرراً لتداخل السياسي بالعلمي. إن هذا الوضع المتري الذي آل إليه البحث في البلدان العربية سيضعف الحركة العلمية، ويشنت حمود الباحثين، ويعزز البحوث الفردية. لكل هذه الاعتبارات، غابت الروح الجماعية، وطغت الأعمال الفردية التي تعد أحد العوامل المهمة التي أدت إلى تصدع الرؤية الجماعية الذي رافقه هذا الفائض غير العادي من المصطلحات أضحي يعبرُ خطابات مضطربة لا تفي بحاجة القارئ العربي.

ضمن هذا الإطار، ينبغي أن نضع التحري الجماعي الهش الذي يطعننا بين الحين والآخر بترجمة مشتركة أو بتقديم بحث أو تنظيم مؤتمر. وما أن تبلغ هذه النشاطات غاياتها حتى تظهر إسهامات أخرى هي في جميع الحالات ظرفية ومرتبجة لأنها لا تحمل في الأعم الأغلب مشروعاً علمياً ينضوي تحت استراتيجية محكمة ومحكومة بالنتائج. والحقيقة أن هذا الوضع خطير ولا يشجع على البحث ولا يرسى قواعد صلبة يمكن أن تنطلق على متنها مشاريع علمية تقييمية للإنجازات التي تمت على المستوى الفردي أو الجماعي. ولن تحقق هذه المساعي النجاح إلا بعد وقفة طويلة متأملة في التجارب السابقة تولى أهمية لنقاط القوة والضعف في المسار الذي انطلق في بداية الستينيات من القرن الماضي ولازال متقدماً بوتائر هي على وجه العموم بطيئة جداً. وينبغي أن يرافق هذه الوقفة استعداد للحوار وحده الكفيل برأب التصدعات التي لا يزال يعاني منها المناخ العام للبحث في المؤسسة العلمية العربية.

إن تجربتنا المتواضعة في مشروع ترجمة القاموس المعقلن في نظرية اللغة، لا يمكن أن

تعزل عن هذا المناخ العام الذي أثر بعمق في المنحى الذي أخذته ترجمتنا. اجتهدنا بقدر الإمكان في هذا المشروع الذي حاولنا أن نتمثله في محاوره الكبرى، ويعود الفضل في إدراك بعض جزئياته إلى الأستاذ بيرنار بوتبي الذي دعمنا خلال هذه السنين الطوال، والباحثة آن إينو التي حاورتها في أدق تفاصيل المشروع السيميائي، والزملاء الباحثين المنتسبين لبعض الجامعات العربية التي جمعنا فيها لقاءات علمية فسحت لنا المجال لمعرفة المستوى الذي وصلت إليها البحوث السيميائية العربية. كما أننا حاولنا الاطلاع على قدر كبير من الدراسات السيميائية واللسانية الجادة والوقوف عند الجهود التي بذلت في ترجمة المصطلح.

الإحالات

- (1) A. J. Greimas, J. Courtés, Sémiotique, Dictionnaire raisonné de la théorie du langage, Hachette, Paris, 1979.
- (2) Bernard Pottier, Recherches sur l'analyse sémantique en linguistique et en traduction mécanique, Publications Linguistiques de la Faculté des Lettres et Sciences Humaines de l'Université de Nancy, 1963.
- (3) A. J. Greimas, Sémantique structurale, PUF, Paris, 1986.
- (4) Ferdinand de Saussure, Cours de linguistique générale, Payot, Paris, 1966, p.98.
- (5) Louis Hjelmslev, Prolégomènes à une théorie du langage, Editions de Minuit, Paris, 1971.
- (6) Michel Arrivé, Préface mêlée de souvenirs sur la préhistoire de la sémiotique in :
 - Algirdas Julien Greimas, La mode en 1830 : essai de description du vocabulaire vestimentaire d'après les journaux de modes de l'époque), (Thèse de doctorat d'État, Université de Paris Sorbonne) PUF, Paris, 2000, p. XI.
- (7) Georges Matoré, Le vocabulaire de la prose littéraire de 1833 à 1845 (Théophile Gautier et ses premières œuvres en prose : Les jeunes-France, Mademoiselle de Maupin, Les Grotesques, Les Nouvelles), thèse principale pour le doctorat ès lettres, texte

dactylographié, 570 pages.

(8)Algirdas Julien Greimas, op.cit.

(9) A. J. Greimas, Quelques reflets de la vie sociale en 1830 (Thèse complémentaire pour le doctorat d'État, Université de Paris Sorbonne), PUF, Paris, 2000.

(10)Algirdas Julien Greimas, La mode en 1830, p.7.

(11) المرجع نفسه، ص.8.

(12) نفسه، ص. XIV .

(13) نفسه، ص.7.

(14) A. J. Greimas, J. Courtés, op.cit.,p.311.

(15) A. J. Greimas, L'actualité du saussurisme in La mode en 1830, pp.371-382.

(16) Algirdas Julien Greimas, La mode en 1830, p.7.

(17) A. J. Greimas, L'actualité du saussurisme, p.377.

(18) , (19) , Michel Arrivé, Saussure, Barthes, Greimas in Cahiers de Ferdinand de Saussure, 56-2003, éditions Droz, Genève, 2004, pp.99, 93.

(20)-Maurice Merleau-Ponty, Phénoménologie de la perception, La Librairie Gallimard, Paris, 1945, p. XV.

- A. J. Greimas, L'actualité du saussurisme, p.372.

(21)- J .C. Coquet, L'Ecole de Paris in Sémiotique L'Ecole de Paris, Hachette, Paris, 1982, p.11.

- A. J. Greimas, L'actualité du saussurisme, p.372.

(22) A. J. Greimas, L'actualité du saussurisme, p.372.

(23) H. Reichenbach, L'avènement de la philosophie scientifique, Flammarion, Paris, 1955.

(24) A. J. Greimas, Sémantique structurale, PUF, Paris, 1986.

(25) M. Bréal, Essai de sémantique, Hachette, Paris, 1897 in wikisource.

(26) François Provenzano, « L'argument littéraire dans Sémantique structurale », Semen [En ligne], 32 | 2011, mis en ligne le 01 octobre 2011, consulté le 08 mars 2017. URL : <http://semen.revues.org/9360>

ملاحظة: ارتكزنا في بناء السياقات الظرفية لبروز الدلائل البنيوية على هذا النص الذي بصرفنا في ترجمته.

(27) Jean-Claude Chevalier avec Pierre Encrevé, Combats pour la linguistique, de Martinet à Kristeva, Essai de dramaturgie épistémologique, ENS éditions, Paris, 2006, p.121

(28) استندنا في بناء هذا المبحث على الدراسة المهمة التي أنجزها أوسوالد ديكرود في:

Ducrot Oswald. A. J. Greimas, *Sémantique structurale. Recherche de méthode*. In: *L'Homme*, 1966, tome 6, n°4. pp. 121-123.

(29) Oswald Ducrot, Tzvetan Todorov, Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, Seuil, Points, Paris, 1972, p.262.

(30) Jens Rasmussen, Compte rendu, Revue Romane, Bind 3 (1968) in : http://tidsskrift.dk/pdf/rro/rro_003-PDF/rro_003-94360.pdf

- (31), (32), A.J. Greimas, *Sémantique structurale*, pp.6, 7.
- (33) Jens Rasmussen, *op.cit* .
- (34),(35),(36) A.J. Greimas, *Sémantique structurale*, p.10.
- (37) A. J. Greimas, J. Courtés, *op.cit.*,p.292.
- (38) A.J. Greimas, *Sémantique structurale*, p.10.
- (39) A. J. Greimas, J. Courtés, *op.cit.*,p.339.
- (40), (41), *Op.pp.* 351, 341.
- (42) *Op.pp.*342-343.
- (43) Louis hjelmslev, *Essais Linguistiques*, Editions de Minuit, Paris, 1971, p.40.
- (44) Louis Hjelmlev, *Prolégomènes à une théorie du langage*, Editions de Minuit, Paris, 1968-1971, p.62.
- (45) A. J. Greimas, J. Courtés, *op.cit.*, p.361 .
- (46) *Op.pp.* 1, 290.
- (47) *Op.p.* 3.
- (48) **Igor Mel'čuk et Alain Polguère**, « Prédicats et quasi-prédicats sémantiques dans une perspective lexicographique », **Lidil** [En ligne], 37 | 2008, mis en ligne le 01 septembre 2009, consulté le 10 mars 2017. URL : <http://lidil.revues.org/2691>
- (49) A.J. Greimas, *Sémantique structurale*, pp.172-191.
- (50) *Op.p.*20.
- (51) A.J. Greimas, J. Courtés, *op.cit*, p.168, 207, 209, 325, 326, 333, 334, 347.
- (52) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المعجم لمصطلحات اللسانيات (إنجليزي،

- فرنسي، عربي)، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 2003.
- (53) عبد القادر الفاسي الفهري، معجم المصطلحات اللسانية، إنجليزي، فرنسي، عربي، دار الكتاب الجديد المتحدة، 2009.
- (54) Bernard Pottier, Recherches sur l'analyse sémantique en linguistique et en traduction mécanique, Publications Linguistiques de la Faculté des Lettres et Sciences Humaines de l'Université de Nancy, 1963.
- (55), (56) Dirigé par R. Galisson, D. Coste, Dictionnaire de didactique des langues, Hachette, Paris, 1976 , p.485.
- (57) Bernard Pottier, op.cit. , p.8.
- (58) A.J. Greimas, J. Courtés, op.cit, p. 334.
- (59) Bernard Pottier, op.cit, p. 8.
- (60) Bernard Pottier, Théorie et analyse en linguistique, Hachette, Paris, 1987, p.60.
- (61) A.J. Greimas, Sémantique structurale, p.37.
- (62) Anne Hénault, Les enjeux de la sémiotique, PUF, Paris, 1979, p. 55.
- (63) Bernard Pottier, op, p.60.
- (64) Bernard Pottier, Recherches sur l'analyse sémantique en linguistique et en traduction mécanique, pp.16 ,17.
- (65) Bernard Pottier, op. p.10.
- (66) Bernard Pottier, Théorie et analyse en linguistique, p.59-60.
- (67) A.J. Greimas, J. Courtés, op.cit, p.312.
- (68), (69) A.J. Greimas, op.cit, pp.69.70.

(70) A.J. Greimas, op.cit, p.96.

(71) J. Courtés, Analyse sémiotique du discours, de l'énoncé à l'énonciation, Hachette, Paris, 1991, p.195.

(72) A.J. Greimas, Du sens, Essais sémiotiques, Seuil, Paris, 1970, p.188.

(73), (74), A.J. Greimas, J. Courtés, op.cit, p.197.

(75) Pottier Huguette. Quelques aspects de l'évolution de la théorie linguistique de Bernard Pottier.

In: **Annexes des Cahiers de linguistique hispanique médiévale**, volume 7, 1988. Hommage à Bernard Pottier. pp. 631-647.

(76)- Présentation de la linguistique, Paris, 1967, p.69.

- Linguistique générale. Théorie et description, Paris, 1974, p. 33.

(77), (78) Bernard Pottier, Sémantique générale, p.41.

(79), (80), (81) Bernard Pottier, Recherches sur l'analyse sémantique en linguistique et en traduction mécanique, pp. 28, 34, 31.

(82) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات (إنجليزي-فرنسي - عربي)، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 2003، ص.6-7.

(83) - فردينان دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، تعريب صالح القرماضي، محمد الشاوش، محمد عجينة، الدار العربية للكتاب، تونس / طرابلس، 1985.

(84) حسين الواد، البنية القصصية في رسالة الغفران، الدار العربية للكتاب، ليبيا/تونس / 1975.

(85) عبد القادر الفاسي الفهري، معجم المصطلحات اللسانية، إنجليزي- فرنسي- عربي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، 2009، ص.8.